



القوائم المالية 2015	
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	32
قائمة المركز المالي	33
قائمة الأرباح أو الخسائر	34
قائمة الدخل الشامل	35
قائمة التدفقات النقدية	36
قائمة التغيرات في الحقوق	37
إيضاحات حول القوائم المالية	38

المحتويات	
القسم الأول	
نبذة عن البنك	02
رؤيتنا ورسالتنا	03
المؤشرات المالية	04
أعضاء مجلس الإدارة	06
الإدارة التنفيذية	07
تقرير مجلس الإدارة	08
تقرير الرئيس التنفيذي	12
الإفصاح عن معلومات الحوكمة	15
الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت لسنة 2015	25

بنك اليوباف العربي الدولي  
ش.م.ب. (مقفلة) بنك  
للخدمات المصرفية مسجل  
في مملكة البحرين.

## رؤية البنك

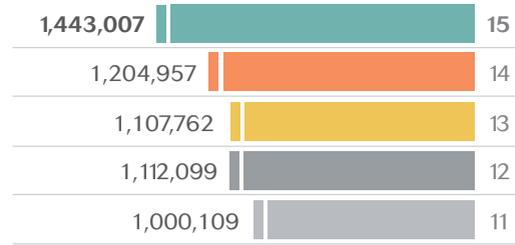
يسعى بنك اليوباف العربي الدولي ليصبح بنكاً رئيسياً في مجال الخدمات المصرفية وذلك بتقديم خدمات منافسة وحلول مصرفية فعّالة لعملائه.

## رسالة البنك

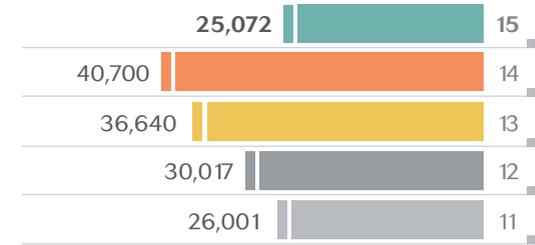
تعزير الأهمية وتعظيم الربحية للمساهمين من خلال إدارة مالية مدروسة للموارد ونجاعة في إدارة المخاطر والتكاليف.

## المؤشرات المالية

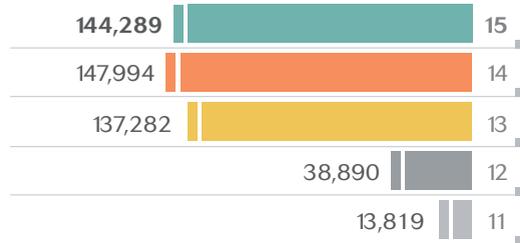
مجموع الموجودات  
ألف دولار أمريكي  
**1,443,007**



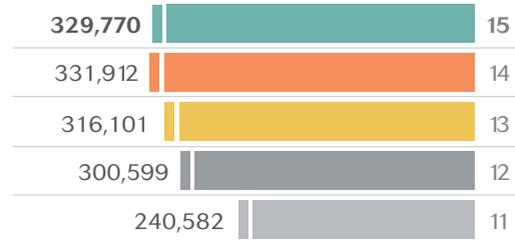
صافي الربح  
ألف دولار أمريكي  
**25,072**



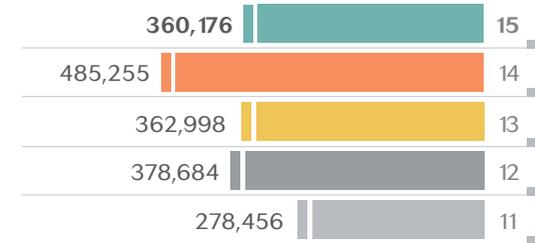
استثمارات ليست للمتاجرة  
ألف دولار أمريكي  
**144,289**



مجموع الحقوق  
ألف دولار أمريكي  
**329,770**



مجموع القروض  
ألف دولار أمريكي  
**360,176**



2011 ألف دولار أمريكي	2012 ألف دولار أمريكي	2013 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
<b>المؤشرات المالية</b>					
26,001	30,017	36,640	40,700	25,072	صافي الربح قبل التخصيص
1,000,109	1,112,099	1,107,762	1,204,957	1,443,007	مجموع الموجودات
13,819	38,890	137,282	147,994	144,289	استثمارات ليست للمتاجرة
278,456	378,684	362,998	485,255	360,176	مجموع القروض
759,527	811,500	791,661	873,045	1,113,237	مجموع المطلوبات
240,582	300,599	316,101	331,912	329,770	مجموع الحقوق
<b>النسب %</b>					
<b>الربحية</b>					
3%	3%	3%	4%	2%	العائد على متوسط الموجودات
11%	11%	12%	13%	8%	العائد على متوسط الحقوق
18%	19%	23%	25%	34%	نسبة التكاليف إلى الدخل
<b>رأس المال</b>					
45%	50%	44%	42%	44%	نسبة كفاءة رأس المال
24%	27%	29%	28%	23%	نسبة الحقوق إلى الموجودات
<b>كفاءة الموجودات</b>					
26%	34%	33%	40%	25%	القروض إلى مجموع الموجودات
1%	3%	12%	12%	10%	استثمارات ليست للمتاجرة إلى مجموع الموجودات
0.9%	0.6%	1.1%	1.5%	19%	القروض المتعثرة إلى مجموع القروض
<b>السيولة</b>					
70%	60%	54%	46%	64%	سيولة الموجودات إلى مجموع الموجودات
93%	83%	75%	64%	83%	سيولة الموجودات إلى المطلوبات

## أعضاء مجلس الإدارة

### 1. السيد امراج غيث سليمان رئيس مجلس الإدارة

حاصل على درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة هارتفورد، الولايات المتحدة الأمريكية. نائب وزير المالية في الحكومة الانتقالية منذ العام 2011 وليبيا. عضو مجلس الإدارة بمصرف ليبيا المركزي (منذ عام 2011). عضو الهيئة العامة للرقابة على شركات التأمين (منذ عام 2007). عضو هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي، ليبيا منذ عام 1982.

### 2. السيد جمعة مسعود سالم كردي عضو مجلس الإدارة

حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب من جامعة طرابلس بخبرة تزيد عن 20 عاماً في المجال المصرفي. يشغل حالياً منصب مدير تقنية المعلومات في المصرف الليبي الخارجي. وعضواً سابقاً في أرسبنك-أسبانيا.

### 3. السيد سليمان عيسى العزابي نائب رئيس مجلس الإدارة

حاصل على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، بخبرة تزيد عن 21 عاماً، يشغل حالياً منصب المدير العام للمصرف التجاري الوطني، طرابلس، ليبيا وعضو لجنة قانون التأجير، ليبيا. وعضواً سابقاً في مجلس إدارة شركة الخدمات المالية العربية.

### 4. السيد طلال الزين عضو مجلس الإدارة

حاصل على درجة الماجستير من جامعة ميريس، أتلانتا، بخبرة تزيد عن 20 سنة في القطاع المصرفي. يشغل حالياً منصب عضو مجلس الإدارة في بنك البحرين الإسلامي. شغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي في شركة باين بريدج للاستثمارات - الشرق الأوسط، وكريئيس تنفيذي لشركة ممتلكات البحرين القابضة (الذراع الاستثمارية لمملكة البحرين)، و مديراً تنفيذياً مسئولاً عن علاقات بنك «إنفستكوب» بالمستثمرين-البحرين.

### السيد علي مخزوم بن حمزة عضو مجلس الإدارة

حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء، بخبرة تزيد عن 26 عاماً في المجال المصرفي. يشغل حالياً مدير إدارة التدريب بالمصرف الليبي الخارجي، ليبيا.

### 5. السيد فتحي أحمد يحيى عضو مجلس الإدارة

نائب مدير إدارة المساهمات في المصرف الليبي الخارجي، ليبيا. لديه خبرة تزيد على ثلاثة عقود في القطاع المصرفي. عضو مجلس إدارة بنك اليوفاف الدولي، تونس سابقاً.

## الإدارة التنفيذية

### 1. السيد حسن خليفة أبو الحسن الرئيس التنفيذي

يشغل منصب الرئيس التنفيذي منذ أكتوبر 2012. حاصل على درجة البكالوريوس في الإحصاء من ليبيا. تم إيفاد السيد/حسن أبو الحسن من المصرف الليبي الخارجي، ليبيا لرئاسة بنك اليوباف العربي الدولي، البحرين. وقد تقلد العديد من المناصب الإدارية العليا في مجموعة المصرف الليبي الخارجي وكان المنصب الأخير الذي تقلده هو مساعد المدير العام في المصرف الليبي الخارجي، المقر الرئيسي. يتمتع بخبرة قوية واسعة النطاق في قطاع البنوك تمتد لأكثر من عقدين من الزمن.

### 2. السيد حسن عبدالرحمن الصفار رئيس تمويل التجارة

يحمل شهادة الدبلوم في الخدمات المصرفية، ويتمتع بخبرة تزيد عن 26 عاماً في المجال المصرفي على مستوى البحرين. يتمتع بخبرة قوية في مجال تمويل التجارة الدولية وذو معرفة تامة بالأعراف والممارسات الموحدة وقضايا الامتثال المتعلقة بالاعتمادات المستندية.

### 3. السيد سعيد البناء رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية

يحمل شهادة البكالوريوس في إدارة الموارد البشرية. شغل العديد من المناصب في القطاع المصرفي مع خبرة تمتد لأكثر من 26 عاماً متخصصاً في مجال التعويضات والفوائد.

### 4. السيد طلال علي المشبوب رئيس تقنية المعلومات

خبرة لأكثر من خمسة عشر سنة في إدارة المشاريع تقنية المعلومات لمجموعة المصرف الليبي الخارجي، طلال متحصل على بكالوريوس هندسة حاسب الي من جامعة طرابلس كلية الهندسة قسم الحاسب الآلي وماجستير إدارة الأعمال من جامعة هل في بريطانيا وهو مدير مشاريع محترف من معهد إدارة المشاريع، كما أنه محلل استشاري معتمد (CAIA).

### 5. السيد عباس عبدالله الشماغ رئيس التدقيق الداخلي

مدقق داخلي معتمد (CIA) ومدقق نظم معلومات معتمد (CISA)، كما انه حاصل على بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين. وهو عضو في المعهد الدولي للمراجعين الداخليين وجمعية نظم المعلومات والتدقيق والرقابة، الولايات المتحدة الأمريكية. انضم لبنك اليوباف في ديسمبر 2009 ولديه أكثر من 11 أعوام من الخبرة في القطاع المصرفي في مجال التدقيق الداخلي والخارجي، تقييم المخاطر، وحوكمة الشركات. وقبل انضمامه إلى اليوباف كان يعمل في شركة إرنست ويونغ و شركة بي دي أو - البحرين.

### 6. السيد عبدالرحمن أحمد خلفان رئيس تطوير الأعمال

حاصل على دبلوم في التجارة من مملكة البحرين، يتمتع بخبرة تزيد عن 31 سنة في المجال المصرفي على مستوى البحرين، شغل العديد من المناصب الإدارية في مختلف البنوك الرائدة، متخصصاً في التجارة الدولية والعمليات على مستوى دول مجلس التعاون والشرق الأوسط.

### 7. السيد علي عبد الله دشتي رئيس الخزينة والاستثمارات

تخرج من برنامج التنمية التنفيذي الخليجي (كلية دارن للأعمال - جامعة فيرجينيا) ويتمتع بخبرة تزيد عن 21 عاماً في مجال الخدمات المصرفية والأسواق المالية. شغل قبل انضمامه لليوباف العديد من المناصب العليا في كل من البنوك الإقليمية والعالمية في دول مجلس التعاون الخليجي، أهمها الخزينة وأسواق رأس المال والخدمات المصرفية الاستثمارية وتطوير الأعمال.

### 8. الأنسة فاطمة محمد بو علي رئيس العمليات

حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية البحرين الجامعية، التابعة لجامعة ماكماستر الكندية، إضافة إلى دبلوم في العلوم المالية والمصرفية. وهي حاصلة أيضاً على شهادة التعامل (ACI). وتتمتع بخبرة لأكثر من 11 سنة في العمليات المصرفية والخزينة وإدارة علاقات العملاء.

### 9. السيدة ك. آر. أوشا رئيس الرقابة المالية

عضو مشارك في معهد المحاسبين القانونيين في الهند ومعهد محاسبة التكاليف في الهند، وتملك خبرة عملية تزيد عن 21 سنة في مجال المالية والتدقيق، كما تحمل مؤهلات عليا في تدقيق نظم المعلومات من معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

### 10. السيد محمد شريف رئيس إدارة المخاطر والامتثال

حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة جلامورغان، المملكة المتحدة؛ وعلى بكالوريوس محاسبة، ودبلوم في الامتثال من اتحاد الامتثال الدولي المعتمد من قبل جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة. يتمتع بخبرة 18 سنة في القطاع المصري والمالي - البحرين. وقبل انضمامه إلى بنك اليوباف عام 2009، عمل لدى مصرف البحرين المركزي في قسم العمليات والرقابة المصرفية، متخصص في إدارة المخاطر، والامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

نود أن نوّكد التزامنا القوي بمواجهة هذه التحديات وذلك من خلال الالتزام المستمر باتباع نهج متجدد وسياسة مرنة لمواكبة السيناريوهات الاقتصادية المحتملة والمحافظة على تحقيق نمو ثابت للمساهمين في السنوات القادمة.



إمراج غيث سليمان  
رئيس مجلس الإدارة



# 25 مليون دولار أمريكي

في خضم ظروف التحدي هذه التي شهدتها الأسواق، تمكن بنك الـيـوفـاء من تحقيق أرباحاً صافية بلغت 25.1 مليون دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015

وحقق إجمالي الموجودات نمواً بنسبة 20% في 31 ديسمبر 2015، مقارنة بالسنة السابقة. وظلت نسبة كفاية رأس المال قوية عند 44%، وتحسنت نسبة سيولة الموجودات إلى إجمالي الموجودات وبلغت 64% مقارنة بالسنة السابقة التي كانت النسبة فيها 46%.

وتطلعاً نحو المستقبل، فإن توقعات النمو خلال العام 2016 ستكون مشوبة بتحديات غاية في الصعوبة إزاء التقلبات العالمية الجارية وضعف أسعار النفط، التي تؤثر بشكل خاص على الأسواق التي نياشر أعمالنا فيها. ونود أن نؤكد التزامنا القوي بمواجهة هذه التحديات وذلك من خلال الالتزام المستمر باتباع نهج متجدد وسياسة مرنة لمواكبة السيناريوهات الاقتصادية المحتملة والمحافظة على تحقيق نمو ثابت للمساهمين في السنوات القادمة.

وختاماً، أود أن أعرب عن خالص شكري لجميع أعضاء مجلس الإدارة والمساهمين ولوزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، ولمصرف البحرين المركزي ولجميع البنوك المراسلة وعملائنا على استمرار دعمهم وتعاونهم وتوجيهاتهم.

كما أتقدم بخالص الشكر إلى جميع العاملين بالبنك، مقدراً لهم مجهوداتهم المبذولة والتزامهم بتحقيق نمو وتقديم دأئمين للبنك.



إمراجع غيث سليمان  
رئيس مجلس الإدارة

## أنه لمن دواعي سروري أن أخطب الجمعية العمومية للمساهمين في بنك الـيـوفـاء العـربـي الدولي بالبحرين.

ويسعدني بالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة تقديم التقرير السنوي والبيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

لقد اتسمت سنة 2015 بالصعوبات والتحديات بالنسبة للقطاع المصرفي. ويعود ذلك إلى الهبوط الكبير في أسعار النفط التي كان لها تأثير على اقتصادات المنطقة، والتي أسفرت عن ضعف في النمو الائتماني وتقلب في الأسواق وزيادة في المخاوف المتعلقة بجودة الموجودات. كما أن الحروب التي اشتعلت في المنطقة زادت من هذه التحديات.

وفي خضم ظروف التحدي هذه التي شهدتها الأسواق، تمكن بنك الـيـوفـاء من تحقيق أرباحاً صافية بلغت 25.1 مليون دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، منخفضة بنسبة 38% عن الأرباح الصافية البالغة 40.7 مليون دولار أمريكي المحققة في السنة السابقة.

ويعزي هذا الانخفاض في صافي الأرباح إلى استقطاع جزء منها لتغطية مخصصات تعثر بعض الديون حيث بلغت المخصصات الائتمانية (الصافية) 21.3 مليون دولار أمريكي للعام 2015. ونظراً لوضع هذه المخصصات، انخفض صافي إيرادات التشغيل إلى 37.7 مليون دولار أمريكي وذلك يدل بوضوح على السياسة التحفظية التي يتبعها البنك.

وانخفض إجمالي مصروفات التشغيل بنسبة 6% مقارنة بالسنة السابقة، نظراً للتوفير في تكاليف التشغيل المختلفة. وارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل إلى 34% من 25% في السنة السابقة وذلك يرجع أساساً إلى الانخفاض في صافي إيرادات التشغيل بعد مخصص القروض المتعثرة.

يواصل بنك اليبوفاف التزامه تجاه  
المساهمين فيه بضمان تحقيق  
مستويات قياسية من الأرباح  
ونائج جيدة للمساهمين.



من دون شك أن الدعم القوي  
واللامحدود من طرف المالك يساعد  
البنك على مواجهة التحديات التي تمر  
بها المنطقة وكذلك على الاستمرار  
في أدائه الجيد.



حسن خليفة أبو الحسن  
الرئيس التنفيذي



## السادة الأعضاء

يسرني أن أتقدم إليكم بنبذة مختصرة عن أداء بنك اليوباف العربي الدولي للسنة المالية 2015، حيث أنه بالرغم من التحديات والصعوبات الكبيرة التي واجهت القطاع المصرفي لهذه السنة والتي كان من بين أسبابها تدني أسعار النفط بشكل كبير وآثاره السلبية على اقتصاديات المنطقة وكذلك اشتداد المخاوف على الأمن والاستقرار الذي كان له الأثر كذلك في زيادة تلك المصاعب إلا أن بنك اليوباف العربي الدولي استطاع تحقيق أرباح صافية بلغت 25 مليون دولار أمريكي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.

- بلغ حجم الناتج التشغيلي لهذه السنة 59.3 مليون دولار أمريكي حيث كان حجم دخل الفوائد منه مبلغ 47.6 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 80.3% من إجمالي الدخل كما بلغ حجم الدخل للنشاط من غير الفوائد 14.3 مليون دولار أمريكي وهو ما نسبته 24.1%.
- بلغ إجمالي المصاريف التشغيلية مبلغ 12.6 مليون دولار أمريكي وهو ما نسبته 34% من صافي الدخل التشغيلي.
- بلغ إجمالي حجم الأصول مبلغ 1,443 مليون دولار أمريكي.
- بلغت نسبة الديون المتعثرة 19% من إجمالي محفظة الديون في حين بلغت نسبة المخصصات الموضوعة لتغطيتها 43% من قيمة الدين.
- بلغت نسبة الملاءة المالية للبنك 44% في حين بلغت نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول 64%.

# 59

مليون  
دولار  
أمريكي

بلغ حجم الناتج التشغيلي 59.3 مليون دولار أمريكي حيث كان حجم دخل الفوائد منه مبلغ 47.6 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل نسبة 80.3% من إجمالي الدخل

وبالتوازي مع النتائج الجيدة المحققة لهذه السنة فقد عمل البنك على تطوير البنية الداخلية وذلك بتطوير وتحديث السياسات والإجراءات والهيكلية وكذلك أنظمة المعلوماتية لكي تواكب المتطلبات الرقابية المحلية والدولية وتساعد على الوصول إلى التطلعات والأهداف المرسومة من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة.

تتطلع في السنة القادمة إلى استمرار وازدياد النمو التدريجي بالرغم من حالة عدم الاستقرار السائدة في الأوضاع الاقتصادية ومن دون شك أن الدعم القوي واللامحدود من طرف المالك يساعد البنك على مواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة وكذلك على الاستمرار في أدائه الجيد.

في الختام أتوجه بالشكر لكل العاملين في بنك اليوباف على مجهوداتهم التي أدت إلى تحقيق هذه النتائج وكذلك الشكر الجزيل لمجلس الإدارة والمساهمين على ثقتهم ودعمهم المستمر الذي ساهم في الوصول إلى هذه النتائج.

الشكر موصول أيضاً إلى حكومة مملكة البحرين وبنك البحرين المركزي وكذلك المراسلين والعملاء لدعمهم المتواصل لبنك اليوباف.

حسن خليفة أبو الحسن  
الرئيس التنفيذي



بنك اليوباف العربي الدولي  
(«البنك») ملتزم بالمحافظة  
على أعلى معايير الحوكمة  
الإدارية، ويلتزم مجلس الإدارة  
والإدارة التنفيذية بالتقيد  
بالحوكمة الإدارية المقررة  
وبتطبيق أفضل الممارسات  
في مملكة البحرين.

وبذلك، يؤكد البنك التزامه بتعزيز الحوكمة الإدارية  
والشفافية المالية والإنصاف والإفصاح عن البيانات المالية  
للمساهمين.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة

### المحتويات

16	1	الحوكمة
16	2	الاستقلالية والصلاحيات
16	3	المساهمون
17	4	مجلس الإدارة
17	4.1	مسئوليات مجلس الإدارة
17	4.2	تشكيل مجلس الإدارة
17	4.3	أعمال مجلس الإدارة
19	4.4	تقييم مجلس الإدارة
20	5	لجان مجلس الإدارة
20	5.1	لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
21	5.2	لجنة الترشيح والمكافآت
21	6	اللجان الإدارية
22	6.1	لجنة الأصول والمطلوبات
22	6.2	لجنة إدارة المخاطر
22	6.3	لجنة الموارد البشرية والتعويضات
22	7	هيكل صلاحيات الموافقة
22	8	مدونة السلوك المهني وتضارب المصالح
23	9	الاتصالات
23	10	سياسة مكافحة غسيل الأموال
23	11	التزامات السنة المالية 2015
23	12	أتعاب المدققين الخارجيين
24	13	الهيكل التنظيمي للحوكمة الإدارية

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة

### 1 الحوكمة

بنك اليوفاف العربي الدولي («البنك») ملتزم بالمحافظة على أعلى معايير الحوكمة الإدارية، ويلتزم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالتقيد بالحوكمة الإدارية المقررة وتطبيق أفضل الممارسات في مملكة البحرين. وبذلك، يؤكد البنك التزامه بتعزيز الحوكمة الإدارية والشفافية المالية والإنصاف والإفصاح عن البيانات المالية للمساهمين.

ويحرص البنك على التقيد بمتطلبات مدونة الحوكمة الإدارية الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين في مارس 2010 وكراسة الأحكام الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في 1 يناير 2011 بشأن الضوابط عالية المستوى.

وبموجب النظام الأساسي للبنك والمتطلبات المنصوص عليها في مدونة الحوكمة الإدارية لمملكة البحرين، فوض مجلس الإدارة مسؤوليات معينة إلى عدد من لجان مجلس الإدارة واللجان الإدارية، وأقر لكل لجنة شروطاً مرجعية خاصة بها. وأهم هذه اللجان ما يلي:

#### 1. لجان مجلس الإدارة:

- لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
- لجنة الترشيح والمكافآت

#### 2. اللجان الإدارية:

- لجنة الأصول والمطلوبات
- لجنة إدارة المخاطر
- لجنة الموارد البشرية والتعويضات

### 2 الاستقلالية والصلاحيات

تحتفظ لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بوضع منفصل لضمان استقلاليتها وتأكيد استقلاليتها ومراقبتها الموضوعية ورفع تقاريرها إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة. وفي هذا الخصوص، تخضع أعمال التدقيق والمخاطر والامتثال للإشراف المباشر من جانب لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.

وإلى جانب ذلك، فإن استقلالية المهام الوظيفية تطبق من خلال مطالبة الموظفين المعنيين بتأدية مسؤوليات التدقيق والمخاطر والامتثال فقط، دون القيام بأعمال أخرى يحتمل أن تتطوي على تضارب في المصالح. ومن الناحية الفنية، فإن العاملين في مجال التدقيق والمخاطر والامتثال مسؤولون مباشرة أمام رئيس الدائرة وليس لهم شأن بأعمال البنك اليومية.

ولضمان تأدية مهمتهم بكفاءة وإتقان، فإن لدى العاملين في مجال التدقيق والمخاطر والامتثال المميزات والصلاحيات التالية:

- الاتصال (في أي وقت وبمبادرة منهم) بأي موظف والحصول على أية سجلات أو ملفات لازمة ليتمكنوا من تأدية مسؤولياتهم.
- خط اتصال مباشر بمصرف البحرين المركزي والسلطات الرقابية وبلجنة التدقيق والمخاطر والامتثال.
- الصلاحيات والموارد (بتكليف اختصاصيين خارجيين) للقيام بالتدقيق في مخالفات محتملة للقانون واللوائح والإجراءات التصحيحية في الحالات الاستثنائية.

كما أن مهام الامتثال مستقلة أيضاً عن دائرة التدقيق الداخلي. ولتعزيز استقلالية هذه المهام وموضوعيتها، تطبق دائرة التدقيق الداخلي ضمن مسؤولياتها برنامجاً تدقيقياً منفصلاً يتناول مهام الامتثال.

### 3 المساهمون

بنك اليوفاف العربي الدولي مملوك بحصة أغلبية نسبتها 99.50% للمصرف الليبي الخارجي، وهو بنك مؤسس في ليبيا ويملكه البنك المركزي الليبي بنسبة 100%.

هيكل المساهمة في البنك كما في 31 ديسمبر 2015:

اسم المساهم	نسبة المساهمة	الجنسية
المصرف الليبي الخارجي	99.50%	ليبي
البنك الأهلي اليمني	0.28%	يمني
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	0.22%	يمني
المجموع	100%	

بتاريخ 31 ديسمبر 2015، لا يملك المديرون وأعضاء الإدارة العليا أية أسهم في البنك بصفة فردية.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 4 مجلس الإدارة

#### 4.1 مسئوليات مجلس الإدارة

مجلس الإدارة مسئول عن البنك من حيث الأداء الكلي والاستراتيجية، وتشمل مسئولياته من غير حصر، ما يلي:

- وضع أهداف البنك
- متابعة أداء الإدارة
- دعوة المساهمين للاجتماعات وإعداد جداول الأعمال
- مراقبة تضارب المصالح وحظر المعاملات المخلة
- وضع الاستراتيجية ومراجعتها سنوياً
- وضع ومراجعة الهيكل الإداري وتحديد المسئوليات
- وضع ومراجعة النظم وإطار الضوابط
- متابعة تنفيذ الاستراتيجية بواسطة الإدارة التنفيذية
- التوجيه بإعداد البيانات المالية بحيث تظهر بدقة المركز المالي للبنك
- يحدد مجلس الإدارة المناخ الأخلاقي العام للبنك، ويتولى مسؤولية الإشراف على التقيد بمختلف القوانين واللوائح، ومنها قانون سوق البحرين للأوراق المالية وقانون العمل وقانون الشركات التجارية وقواعد وأحكام مصرف البحرين المركزي.
- بضمن البنك وجود إجراءات للمحافظة على نزاهة البنك وسمعته، بما في ذلك التقيد بالقوانين والأحكام واللوائح والسياسات الداخلية التي تخضع لها أعمال البنك.
- التحقق من قيام دائرة التدقيق الداخلي بتطبيق النظم والإجراءات الداخلية.

#### 4.2 تشكيل مجلس الإدارة

تشكل مجلس إدارة البنك للسنة المالية 2015 على النحو التالي:

عضو المجلس	المنصب	مستقل / تنفيذي	الجنسية	تاريخ التعيين	تاريخ إعادة التعيين
السيد إمرأج غيث سليمان	رئيس مجلس الإدارة	مستقل	ليبي	1 نوفمبر 2012	-
السيد سليمان عيسى العزابي*	نائب رئيس مجلس الإدارة	غير تنفيذي	ليبي	26 أكتوبر 2008	6 يونيو 2011
السيد علي مخزوم بن حمزة**	عضو	مستقل	ليبي	7 يوليو 2004	6 يونيو 2011
السيد طلال الزين	عضو	غير تنفيذي	بحريني	21 يناير 2015	-
السيد فتحي أحمد يحي	عضو	غير تنفيذي	ليبي	1 نوفمبر 2012	-
السيد جمعه مسعود سالم كردي	عضو	غير تنفيذي	ليبي	25 يونيو 2015	-

\* السيد سليمان عيسى العزابي أكمل مدته في 19 نوفمبر 2015.

\*\* السيد علي مخزوم بن حمزة أكمل مدته في 25 يونيو 2015.

#### 4.3 أعمال مجلس الإدارة

وفقاً لكراسة الأحكام الصادرة عن مصرف البحرين المركزي الخاصة بالضوابط عالية المستوى، يلتزم مجلس الإدارة بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن أربع جلسات في السنة، وإلى جانب ذلك، وطبقاً للشروط المرجعية للجنة الترشيح والمكافآت، تلتزم اللجنة بعقد اجتماعين على الأقل في السنة، ووفقاً للشروط المرجعية للجنة التدقيق والمخاطر والامتثال، تعقد اللجنة أربعة اجتماعات على الأقل في السنة، وخلال العام 2015، انعقد مجلس الإدارة ست مرات، ولجنة التدقيق والمخاطر والامتثال خمس مرات، ولجنة الترشيح والمكافآت مرة واحدة.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 4 مجلس الإدارة - تكملة

#### 4.3 أعمال مجلس الإدارة - تكملة

وفيما يلي بيانات تواريخ وحضور اجتماعات مجلس الإدارة:

تاريخ ومكان الاجتماع	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1 16 فبراير 2015، مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة	لا يوجد
2 14 أبريل 2015، مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد طلال الزين السيد علي مخزوم بن حمزة	لا يوجد
3 14 يونيو 2015، مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة السيد طلال الزين	لا يوجد
4 21 أغسطس 2015، اسطنبول، تركيا	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة السيد طلال الزين السيد جمعة مسعود سالم كردي	لا يوجد
5 20 أكتوبر 2015، مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد طلال الزين السيد فتحي أحمد يحيى السيد علي مخزوم بن حمزة السيد جمعة مسعود سالم كردي	السيد سليمان عيسى العزابي
6 12 ديسمبر 2015، مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد سليمان عيسى العزابي السيد فتحي أحمد يحيى السيد جمعة مسعود سالم كردي السيد شرف شلبي السيد طلال الزين	لا يوجد

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 4 مجلس الإدارة - تنمية

#### 4.3 أعمال مجلس الإدارة - تنمية

وفيما يلي بيانات تواريخ وحضور اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر والامتنال:

نوع الاجتماع وتاريخه ومكانه	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1 اجتماع لجنة التدقيق والامتنال، 15 فبراير 2015، مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزاي السيد علي مخزوم بن حمزة	لا يوجد
2 اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر والامتنال، 13 أبريل 2015، مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزاي السيد علي مخزوم بن حمزة	لا يوجد
3 اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر والامتنال، 13 يونيو 2015، مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزاي السيد علي مخزوم بن حمزة السيد طلال الزين	لا يوجد
4 اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر والامتنال، 19 أكتوبر 2015، مملكة البحرين	السيد جمعه مسعود سالم كردي السيد طلال الزين السيد سليمان عيسى العزاي	لا يوجد
5 اجتماع لجنة التدقيق والمخاطر والامتنال، 19 ديسمبر 2015، مملكة البحرين	السيد سليمان عيسى العزاي السيد طلال الزين السيد جمعه مسعود سالم كردي	لا يوجد

وفيما يلي بيانات تواريخ وحضور اجتماعات لجنة الترشيح والمكافآت:

نوع الاجتماع وتاريخه ومكانه	أسماء الأعضاء الحاضرين	أسماء الأعضاء الغائبين
1 لجنة الترشيح والمكافآت 16 فبراير 2015 عقد في مملكة البحرين	السيد إمرأج غيث سليمان السيد فتيحي أحمد يحيى	لا يوجد

#### 4.4 تقييم مجلس الإدارة

##### 4.4.1 تعيين أعضاء مجلس الإدارة

بموجب القانون الأساسي للبنك، يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مكون من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة ولا يزيد على تسعة يتم تعيينهم في اجتماع الجمعية العامة ويتم التصويت على اختيارهم بالاقتراع السري. وتكون دورة عمل مجلس الإدارة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ انتخاب المجلس السابق، ويكون تعيين مجلس الإدارة بموجب أحكام قانون الشركات التجارية بمملكة البحرين. وينتخب مجلس الإدارة بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً ونائباً للرئيس لفترة دورته. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة بالنظام الأساسي للبنك والحوكمة الإدارية ومدونة السلوك المهني وكافة القوانين واللوائح. ويتضمن النظام الأساسي للبنك جميع الحالات التي تؤدي إلى إنهاء خدمة عضو مجلس الإدارة، ومنها غياب العضو عن حضور أربعة اجتماعات متتالية دون عذر مشروع.

ويقدم البنك لأعضاء مجلس الإدارة فور تعيينهم، معلومات أساسية، ويضمن المجلس بأن كل عضو جديد في مجلس الإدارة يتلقى جميع المعلومات التي تضمن مشاركته في المجلس

من بدء فترة عمله، بما في ذلك لقاءات كبار أعضاء الإدارة التنفيذية وإيجاز عن الخطط الاستراتيجية للبنك والقضايا الهامة المتعلقة بالشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر وبرامج الامتنال والمدققين الداخليين والمستقلين والمستشار القانوني.

ويحتفظ البنك باتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو في المجلس تتضمن مهام العضو وواجباته ومسئولياته ومسؤولياته، بالإضافة إلى نواحي أخرى تتعلق بتعيينه، ومنها فترة عمله والامتنال الزمني المتوقع منه والمشاركة في أعمال اللجان (إن وجدت) ومكافآته ومستحققاته في التعويض عن المصروفات واللجوء إلى الاستشارات المهنية المستقلة عند اللزوم.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 4 مجلس الإدارة - تتمتع

#### 4.4 تقييم مجلس الإدارة - تتمتع

##### 4.4.2 تقييم مجلس الإدارة

تتطلب العضوية في مجلس الإدارة، أن يجري المجلس تقييماً لأدائه، يشمل ما يلي:

- تقييم أعمال مجلس الإدارة.
- استكمال استطلاع التقييم الذاتي من جانب كل عضو.
- مراجعة التقييم الذاتي الذي يجريه.
- تقييم استراتيجيات البنك ومخاطره.

### 5 لجان مجلس الإدارة

ينبثق عن مجلس الإدارة لجنتان هما لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال ولجنة الترشيح والمكافآت. وتتألف لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من ثلاثة أعضاء، ولجنة الترشيح والمكافآت من ثلاثة أعضاء. وجميع أعضاء هاتين اللجنتين أعضاء في مجلس الإدارة. وبموجب كراسة الأحكام (المجلد الأول) الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، ينبغي أن يكون أغلب أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة أعضاء مستقلين.

تشكيل لجنتي مجلس الإدارة كما هو في 31 ديسمبر 2015:

اسم العضو	الوظيفة	مستقل/غير مستقل	لجان مجلس الإدارة
السيد سليمان عيسى العزابي	رئيساً	مستقل	لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال
السيد طلال الزين	عضواً	مستقل	
السيد جمعه مسعود سالم كردي	عضواً	غير مستقل	
السيد إمرأج غيث سليمان	رئيساً	مستقل	لجنة الترشيح والمكافآت
السيد فتحي أحمد يحيي	عضواً	غير مستقل	
السيد طلال الزين	عضواً	مستقل	

### 5.1 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال

تتطلب عضوية لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال من بين أشياء أخرى ما يلي:

- مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئوليته القانونية والالتزامية بالنسبة للضوابط الداخلية وسياسات المحاسبة والتدقيق وتقديم التقارير المالية.
  - مساعدة مجلس الإدارة على مراقبة النزاهة وإصدار التقارير حول البيانات ربع السنوية والسنوية التي يصدرها البنك.
  - مراجعة الأداء واعتماد الأنشطة والتوظيف والهيكل التنظيمي لأعمال التدقيق الداخلي.
  - الإشراف على استقلالية وأداء المحققين الخارجيين والتوصية بتعيينهم واستبدالهم وتحديد أتعابهم.
  - مراجعة كفاية وكفاءة نظم البنك المالية والمحاسبية وضوابط إدارة المخاطر والتطبيقات العملية.
  - مراقبة تقييد البنك بالقوانين واللوائح والسياسات الإشرافية والداخلية.
  - تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة حول أنشطة اللجنة وتوصياتها ومراجعة التقارير التي يصدرها البنك وتتعلق بمسئوليات اللجنة.
- الإشراف على المخاطر الداخلية للبنك وإدارة رأس المال والنظم ومراجعة كفاءتها على نحو سنوي.
  - بيان قدرة البنك على تحمل المخاطر التي يقارن بها مقدار رأس المال المعرض للخطر بشكل تطلي كما تحده مخاطر التعرض للائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والتركيز والتنسوية والسمعة والدورة الاقتصادية.
  - الضمان بأن الإدارة العليا تواصل اتخاذ الخطوات اللازمة لرصد ومراقبة تعرض البنك للمخاطر من خلال التقييم المناسب للمخاطر والتقييد بسياسات إدارة المخاطر.
  - اعتماد أهداف إدارة المخاطر واستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها التي تتفق مع توجهات البنك وأهمية المخاطر والرغبة في المجازفة المتوافقة مع أحكام ولوائح مصرف البحرين المركزي ومراجعتها على نحو سنوي. ويتم تبليغ موافقات اللجنة إلى المسؤولين عن تنفيذ سياسات إدارة المخاطر.
  - الضمان بأن إطار إدارة المخاطر في البنك يشمل منهجيات تمكّن بكفاءة من تحديد وإدارة المخاطر القانونية ومخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل والربح/معدل العائد والسمعة.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 5 لجان مجلس الإدارة - تمة

#### 5.1 لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال - تمة

- ضمان وجود خطوط واضحة من الصلاحيات والمسئولية عن إدارة المخاطر ورصدها والتبليغ عنها كما تمارس داخلياً حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.
- الضمان بأن جهة إدارة المخاطر لديها موارد مناسبة واطلاع مناسب على المعلومات بحيث تتمكن من أداء واجباتها بكفاءة.
- مراقبة جهة الامتثال في البنك.
- تراجع اللجنة كفاءة النظام للتحقق من أن رصد الالتزام المالي والإفصاح يتفق مع المتطلبات القانونية والرقابية والتوافق مع أحكام ولوائح مصرف البحرين المركزي التي تراجع سنوياً مع نتائج تحقيقات ومتابعة الإدارة (بما في ذلك الإجراءات التأديبية) لأية تصرفات احتيالية أو عدم التزام.
- تضمن اللجنة أن جهة الامتثال لديها الموارد المناسبة واستقلالية العمل ويديرها أفراد ليست لهم صلة بالأعمال اليومية لمختلف أقسام العمل.
- تضمن اللجنة وضع ضوابط لإدارة نوعية ونزاهة التقارير المالية التي يصدرها البنك.
- تضمن اللجنة قيام الإدارة بتطوير وتنفيذ ومراقبة فاعلية معايير «اعرف زبونك»، بالإضافة إلى الاستمرار في رصد الحسابات والمعاملات وفقاً لما تقتضيه اللوائح ذات الصلة ولأفضل الممارسات.
- مراجعة نتائج جميع عمليات الفحص والاختبار التي تجريها الجهات الرقابية.

#### 6 اللجان الإدارية

لدى البنك ثلاثة مستويات إدارية من اللجان هي لجنة الأصول والمطلوبات ولجنة إدارة المخاطر ولجنة الموارد البشرية والتعويضات. وأعضاء اللجان الإدارية هم:

اللجان الإدارية	منصب العضو	منصب العضو في اللجنة
لجنة الأصول والمطلوبات	الرئيس التنفيذي	رئيساً
	مدير الرقابة المالية	عضواً
	مدير تطوير الأعمال	عضواً
	مدير الخزينة والاستثمار	عضواً
	مدير إدارة المخاطر والامتثال	عضواً
	مدير العمليات	مندوباً
لجنة إدارة المخاطر	الرئيس التنفيذي	رئيساً
	مدير الرقابة المالية	عضواً
	مدير تطوير الأعمال	عضواً
	مدير العمليات	عضواً
	مدير الخزينة والاستثمار	عضواً
	مدير إدارة المخاطر والامتثال	مندوباً
لجنة الموارد البشرية والتعويضات	الرئيس التنفيذي	رئيساً
	مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية	عضواً

#### 5.2 لجنة الترشيح والمكافآت

تتطلب عضوية لجنة الترشيح والمكافآت من بين أشياء أخرى ما يلي:

- ضمان وجود إجراءات رسمية وشفافة لترشيحات مجلس الإدارة.
- مراعاة الشمولية لخطة الإحلال الوظيفي لأعضاء مجلس الإدارة (وخاصة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي) وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية الآخرين (كالتقارير المباشرة التي يصدرها الرئيس التنفيذي).
- ضمان وجود سياسات وإجراءات فاعلة للتأكد من أن الإدارة التنفيذية تتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والإدارية والخبرة اللازمة.
- إجراء مراجعة دورية للوقت المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وتطبيق نظام تقييم الأداء لمعرفة ما إذا كان أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين يقضون الوقت الكافي لتأدية واجباتهم.
- تقديم تقرير سنوي إلى مجلس الإدارة عن أداء المجلس.
- التحديد والاتفاق مع مجلس الإدارة على الإطار أو سياسة المجلس لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وكبار أعضاء الإدارة التنفيذية.
- مراجعة وتقييم ملاءمة سياسات البنك وتطبيقاته بالنسبة للحوكمة الإدارية وتقديم توصيات بأية تغييرات مقترحة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة ملاءمة الشروط المرجعية التي تعتمدها لجنة الترشيح والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة والتوصية بإجراء تغييرات عند اللزوم.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 6.1 لجنة الأصول والمطلوبات

تتطلب عضوية لجنة الأصول والمطلوبات من بين أشياء أخرى ما يلي:

- إدارة الميزانية العمومية إدارة نشطة.
- إدارة التزامات البنك إدارة فعالة لتلبية احتياجات الأعمال خلال الظروف المعتادة وأثناء الأزمات.
- متابعة جدول سداد الأصول/المطلوبات، مع مراعاة المستجدات الاقتصادية والتقلبات في قيمة الأصول ومعدلات الأسعار المرجعية.
- إدارة مخاطر النقد الأجنبي.
- تطوير استراتيجيات إدارة الأصول والامتثال في حدود المعايير التي يقرها مجلس الإدارة، بما في ذلك استراتيجيات السيولة والتمويل قصير الأجل وطويل الأجل واستراتيجيات الاقتراض بوجه عام.

- مراجعة كفاية رأس المال ومعالجة استراتيجيات إدارة رأس المال من حيث عملية التقييم الداخلي لرأس المال.

- مراجعة وصد جميع الأمور المتعلقة بسياسة السيولة، بما في ذلك خطط الطوارئ والحدود لضمان إدارة أزمات السيولة.

- مراجعة واعتماد أو رفض مخالفات حدود لجنة الأصول والمطلوبات

- مراجعة التقارير الصادرة عن دائرة المخاطر والامتثال.

### 6.2 لجنة إدارة المخاطر

تتطلب عضوية لجنة إدارة المخاطر من بين أشياء أخرى ما يلي:

- تحديد الجوانب الرئيسية للمخاطر ووضع سياسة إدارة المخاطر تساهم في تحقيق أهداف البنك.
- الضمان بأن الإجراءات اللازمة تعطى مستوى مناسب من الرعاية والدعم من جانب الموارد المناسبة.

- رفع مستوى وعي الإدارة والعاملين حول مخاطر الأعمال في البنك.

- مراجعة واقتراح توصيات إلى مجلس الإدارة حول قدرة البنك على تحمل المخاطر.

- مراجعة استراتيجية التخفيف من المخاطر الرئيسية لدى البنك.

- مراجعة واقتراح توصيات لموافقة مجلس الإدارة حول إطار إدارة المخاطر في البنك.

- مراجعة كفاية رأسمال البنك من منظور الجهات الرقابية.

- مراجعة وتقييم كفاية منهجيات تدابير المخاطر.

- مراجعة وتقييم مختلف الحدود الداخلية وتقديم توصيات محددة بشأن رأسمال المخاطر الاقتصادية وحدود مخاطر السوق وقيود إدارة الأصول والمطلوبات (ALM) غير ذلك.

- مراجعة المخاطر الكبيرة الأخرى حسبما يكون مناسباً

- اعتماد إطار مخاطر التشغيل ومتابعة المخاطر باستمرار.

### 6.3 لجنة الموارد البشرية والتعويضات

تتطلب عضوية لجنة الموارد البشرية والتعويضات من بين أشياء أخرى ما يلي:

- إجراء مراجعة دورية واقتراح تطوير الموظفين التنفيذيين/العاملين في البنك لمناصب إدارية عليا، بما في ذلك تقييم الأداء والمهارات والتدريب وخطط الإحلال الوظيفي.
- تطوير ومراجعة واقتراح تعويضات الموظفين التنفيذيين/العاملين في البنك.
- تحديد المكافآت (البونس) وغيرها من الحوافز.
- مراجعة المسائل المتعلقة بالإحلال الوظيفي للإدارة التنفيذية وتطوير الجهاز التنفيذي.
- إدارة أعمال الشئون الإدارية للبنك.
- إعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المذكورة.

### 7 هيكل صلاحيات الموافقة

يتراوح مستوى الأهمية النسبية للمعاملات التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة حسب الأنشطة المختلفة وتحدد بموجب مستند تفويض الصلاحيات الذي يعتمده مجلس الإدارة ومعايير اعتماد التسهيلات الائتمانية.

- إضافة إلى ذلك، ووفقاً للشروط المرجعية لمجلس إدارة البنك، فإن القرارات التي يتخذها المجلس - باستثناء القرارات التي تتخذ في اجتماعات الجمعية العامة أو الاجتماعات العامة غير الاعتيادية - يمكن اتخاذها بالتدوير. وتتخذ قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين أو وفقاً للمتطلبات الرقابية. وفي حالة تساوي الأصوات، يكون لرئيس مجلس الإدارة صوت الترجيح، ويجوز للعضو المعارض تسجيل اعتراضه. وفي جميع هذه الأحوال، يلتزم أمين السر بضمان وتأكيد تدوير المعلومات اللازمة وتوثيقها.

- لا يكون القرار المتخذ بالتدوير صحيحاً إلا إذا تم بموافقة الأغلبية.

والى جانب ذلك، يحتفظ البنك بإجراءات مناسبة لإجراء العناية اللازمة للائتمان وذلك لجميع أنواع التسهيلات/المخاطر إما مع المعاملات التي تعتبر طرفاً ذا علاقة أو الصفقات التي تعتبر طرفاً غير ذي علاقة.

### 8 مدونة السلوك المهني وتضارب المصالح

يحتفظ البنك بمدونة للسلوك المهني وبسياسات وقواعد داخلية أخرى وضعت ليسترشد بها جميع الموظفين والمدبرين من خلال أفضل الممارسات للوفاء بمسئولياتهم والتزاماتهم تجاه المساهمين في البنك بما يتفق مع جميع القوانين والأحكام واللوائح التي تخضع لها أعمال البنك. وتحتوي مدونة السلوك المهني على أحكام تتناول السلوك وآداب المهنة وتجنب تضارب المصالح الذي ينطبق على جميع الموظفين والمدبرين العاملين في البنك. وقد تم توثيق مدونة السلوك المهني ونشرها وتعميمها على جميع أقسام البنك. ولدى البنك إقرار سنوي بتضارب المصالح لأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص معتمدين. وخلال العام 2015 لم تنشأ قضايا تتعلق بتضارب المصالح.

وفضلاً عن ذلك، ووفقاً لاتفاقية التعيين في المجلس، يكون كل عضو في مجلس الإدارة مسؤولاً عن الإفصاح عن أية مصالح جوهرية تتعلق بمعاملات تجارية واتفاقيات، وتتيح له حق طلب مشورة مهنية مستقلة عند اللزوم. كما يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك على نسخة من مدونة السلوك المهني التي اعتمدها مجلس الإدارة.

ويحتفظ البنك بنظام للتبليغ عن المخالفات القانونية وغير الأخلاقية (Whistle Blowing) والذي من شأنه يعزز جودة الحوكمة الإدارية والشفافية في البنك، ويلتزم البنك بالمحافظة على أعلى المستويات الممكنة من آداب المهنة والسلوك القانوني أثناء تنفيذ أعماله.

## الإفصاح عن معلومات الحوكمة تابع

### 9 الاتصالات

تنفيذاً للوائح مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في المجلد الأول من كراسة الأحكام، يحتفظ البنك بسياسة معتمدة من مجلس الإدارة بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية عن أنشطته إلى أصحاب الشأن في البنك.

وتسري سياسة الإفصاح على جميع سبل الاتصال بالجمهور، بما في ذلك الاتصالات الكتابية والشفهية والإلكترونية. وتأتي هذه الإفصاحات في الوقت المناسب وبالطريقة التي تقتضيها القوانين والمتطلبات الرقابية.

وتسعى الإدارة للرد على أسئلة المساهمين ومخاوفهم بسرعة وفي الحدود التي يفرضها القانون وسرية بعض المعلومات، ويحتفظ البنك بموقع إلكتروني للتبليغ عن المخالفات ([www.alubafbank.com](http://www.alubafbank.com)) يحتوي على معلومات مفيدة لمختلف أصحاب الشأن، بما في ذلك السلطات الرقابية، وتشمل المعلومات الموجودة في الموقع الإلكتروني التقرير السنوي والمراجعات المالية الدورية للبنك وغير ذلك من المعلومات.

### 10 سياسة مكافحة غسل الأموال

تهدف سياسة البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال إلى الضمان بأن البنك لديه إطار شامل من السياسات والإجراءات، بما في ذلك أفضل الممارسات، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. والغرض من هذه السياسات والإجراءات هو منع استغلال أنشطة البنك من قبل الغير لأغراض غير مشروعة.

إن سياسة البنك تمنع وتتجنب بشكل فعال غسل الأموال، كما أنها تدرأ أي نشاط قد يعمل على تسهيل غسل الأموال أو تمويل الأعمال الإرهابية أو الإجرامية، من خلال التقيد بقوانين مكافحة غسل الأموال واللوائح المعمول بها في الدولة أو المكان الذي يقوم البنك بمزاولة أنشطته فيه، وطبقاً لبرنامج الامتثال المعمول به.

ويلتزم البنك بتنظيم دورات تدريبية دورية وتقديم معلومات للضمان بأن جميع الموظفين المعنيين على دراية بمسئولياتهم تجاه قانون مكافحة غسل الأموال وأحكام بنك البحرين المركزي. ويحرص البنك على تقديم أحدث الدورات التدريبية التي تتناول موضوع مكافحة غسل الأموال للموظفين المعنيين والمنتسبة مع أنشطة البنك والفئات المختلفة من عملائه.

### 11 التزامات السنة المالية 2015

#### مبادرات التحسين المستمرة

يلتزم البنك بالتقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي المنصوص عليها في المادة 1.5.2- HC من كراسة الأحكام بشأن مستوى استقلال ما لا يقل عن ثلث عدد أعضاء المجلس.

وهذا المستوى من الأعضاء المستقلين لم يمكن البنك من التقيد بمتطلبات مصرف البحرين المركزي الواردة في المواد 3.2.1- HC و 4.2.1- HC و 5.2.1- HC بشأن تشكيل لجان التدقيق والترشيح والمكافآت.

سيتخذ البنك الإجراءات والمبادرات اللازمة لمعالجة هذا المستوى من الأعضاء المستقلين في اللجان، وسيوافي مصرف البحرين المركزي بما يتهم في جميع الأحوال.

إننا ملتزمون بتطبيق أفضل الممارسات المصرفية الخاصة بالحوكمة الإدارية، وسنعمل على التقيد بأحكام مصرف البحرين المركزي في المستقبل القريب.

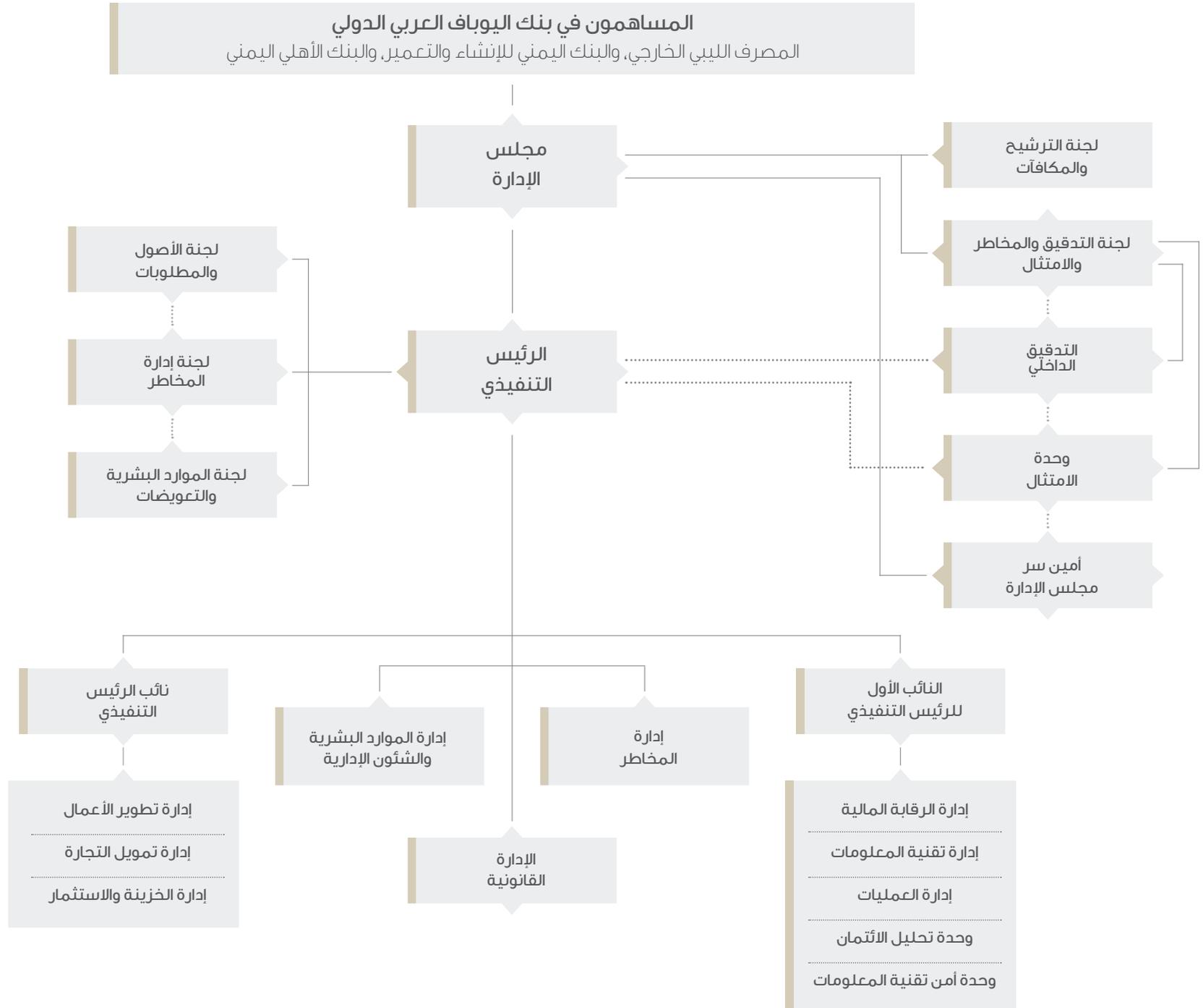
### 12 أتعاب المدققين الخارجيين

خلال العام 2015، دفع البنك لمدققه الخارجيين أرنست و يونغ مبلغ 109,000 دولار أمريكي مقابل تدقيق وخدمات أخرى تتعلق بالتدقيق إيماناً في ذلك مراجعة تقارير بيانات الاحتراس والمراجعات الدورية ومراجعة مكافحة غسل الأموال ومراجعة الإفصاحات العامة وقد أعربت شركة أرنست و يونغ عن استعدادها لمواصلة دورها كمدقق للبنك للسنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2016.

وأوصت لجنة التدقيق والمخاطر والامتثال بتعيين أرنست و يونغ، وسيطرح قرار يقترح بموجبه إعادة تعيين هذه الشركة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة المقرر عقده في 18 أبريل 2016.

وندرج أدناه البيانات التفصيلية لرسوم التدقيق الخارجي والخدمات الأخرى التي لا تتعلق بالتدقيق:

	2015 ألف دولار أمريكي	2014 ألف دولار أمريكي
أتعاب التدقيق وخدمات أخرى متصلة بالتدقيق	109	69
أتعاب خدمات ليس لها علاقة بالتدقيق	-	-
<b>المجموع</b>	<b>109</b>	<b>69</b>



### المحتويات

26	مقدمة
26	سياسة المكافآت الأساسية
27	الامتثال لمتطلبات الرقابية
27	الحوكمة
27	سياسة المكافآت والأجور
27	الأجر المتغير
28	حساب الأجر المتغير - وحدات الرقابة والدعم
28	مكافآت مجلس الإدارة
29	أعضاء لجنة التعيينات والمكافآت
29	تفاصيل المكافآت المدفوعة لمجلس الإدارة

## الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت لسنة 2015

### مقدمة

تم إعداد هذه الوثيقة وفقاً لمتطلبات الإفصاح عن المكافآت المتعلقة بمصارف قطاع الجملة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي في دليل التوجيهات (المجلد 1- البنوك التقليدية).

### سياسة المكافآت الأساسية

تقوم سياسة المكافآت التي تمت الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك والمساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد في 12 أبريل 2015 على المبادئ الأساسية التالية:

- يشتمل نهج البنك في تحديد «الأجور والمميزات» على عدد من الأهداف المهمة المصممة من أجل دعم سياسة البنك لاستقطاب وتحفيز الموظفين المؤهلين وذوي الكفاءة والحفاظ عليهم لتلبية خطط أعماله على المدى البعيد. ويشمل هذا النهج سياسة المكافآت المبنية على ثقافة الأداء لكل موظف على أساس مساهمته الفردية والكلية وأدائه العام على أن تكون الرواتب الأساسية والمكافآت التقديرية المتغيرة والمزايا ضمن معدل التنافس في سوق العمل وبتكاليف مستدامة من شأنها الحفاظ على المساواة الداخلية الدائمة بين الموظفين.
- يعتمد البنك على هيكل للرواتب يعكس العلاقة بين المناصب والأدوار وموقعها في سوق المال والأعمال.
- يتبع البنك في مكافأة الموظفين نهج الجدارة ويمكن تعريف الجدارة على إنها مقياس أداء الموظف الفرد مقابل أهداف ومتطلبات العمل المناطة إلى منصبه. إنها السياسة التي تنص على الأجر الأفضل للأداء الأفضل.
- وفيما يلي المكونات الرئيسية لهذا النهج الشامل:

– تعويضات أساسية ثابتة مقابل المساهمة والأداء العام للموظف الفرد.

– يتم تطبيق نهج الجدارة بشكل خاص على الراتب الأساسي والمكافآت التقديرية من مجموع التعويضات. ويتم تقييم مستوى المساهمة العامة والأداء من خلال وضع الأهداف وتقييم الأداء وتصنيفه. ويتم التركيز على تقييم الأداء الذي يعكس الأداء الفردي، بما في ذلك الالتزام بسياسات المخاطر والامتثال الخاصة بالبنك في تحديد الأجر الكلي للمنصب.

– البيئة السوقية

▪ مراجعة قطاع الخدمات المالية الذي يعمل فيه البنك دورياً للتأكد من أن الرواتب والمزايا التي يدفعها البنك تظل منافسة للمعدل المدفوع في السوق.

– التكلفة التشغيلية

▪ موازنة القدرة التنافسية في السوق مع التكلفة المستدامة التي يستطيع البنك تحملها لضمان تلبية أهدافه على المدى القصير والبعيد.

– المساواة الداخلية

▪ ضمان الحفاظ على المساواة الداخلية من خلال العمل على المطابقة المستمرة للوظائف للتأكد من أن الوظائف ذات الأبعاد والتقنيات والتعقيدات والمسائلة المماثلة تصنف على مستويات ثابتة في كل أقسام البنك.

– سلم الرواتب

• يستخدم البنك هيكلًا لسلم الرواتب من أجل تحديد الرواتب التي يتم دفعها على أن يخصص سلم لكل درجة يتم على أساسه دفع الرواتب. ويتيح هذا السلم المجال لإمكانية دفع رواتب مختلفة لموظفين من نفس الدرجة بناءً على مستوى خبرتهم في العمل والمساهمة الشاملة والأداء، كما يوفر أساساً لإدارة الرواتب ضمن حدود التكلفة المنصوصة.

• يتبع البنك سياسة محددة للأجور المتغيرة لدعم لجنة التعيينات والمكافآت في اتخاذ قراراتها بخصوص دفع رواتب أو مكافآت تقديرية متغيرة عن أي فترة أداء معينة.

• يتم تحديد الأجر المتغير عند تحقيق الأهداف على مستوى البنك وعلى مستوى الإدارات وعلى مستوى الأفراد.

• صممت سياسة الأجور المتغيرة على نحو يدعم الإدارة السليمة للمخاطر والامتثال، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، يتم إتباع الآتي:

– تعدل مقاييس الأداء لوحدات الأعمال المعمول بها بالنظر إلى المخاطر حيثما كان ذلك مناسباً.  
– يتم مراعاة الأهداف المتعلقة بالامتثال عند تحديد المكافآت الفردية.

• لقد تم تصميم حزم أجور العاملين في وظائف الرقابة والدعم بطريقة تتيح لهم العمل بصورة مستقلة عن وحدات الأعمال التي يقدمون الدعم لها. ويتم تأكيد استقلالية هؤلاء الموظفين عن وحدات الأعمال من خلال الآتي:

– تحديد الأجر الكلي بطريقة تضمن بأن الأجر المتغير لا يعتبر دافعاً كبيراً بما يكفي لتشجيع السلوكيات غير الملائمة مع الحفاظ على القدرة التنافسية في سوق العمل.

– تحدد الأجور استناداً إلى الأدوار الخاصة بكل موظف وليس وحدات الأعمال التي يقدمون الدعم لها.

– الحرص على موثمة معايير وأهداف الأداء مع أهداف البنك والأهداف الفردية المحددة للوظائف المعنية.

– يعتبر أداء الوظائف المعنية مقارنة بأداء وحدات الأعمال الأخرى عنصراً أساسياً لاحتساب مدفوعات الحوافز الفردية.

• سوف يتم استخدام كلاً من المعايير النوعية والكيفية لتقييم أداء الفرد في كل أقسام البنك.

يقوم البنك بمراجعة الرواتب والمزايا مرة كل سنتين بهدف الحفاظ على الميزة التنافسية في السوق وذلك بناءً على استبيانات الرواتب والمعلومات السوقية التي يتم جمعها من خلال مصادر ثانوية.

لا يقوم البنك بدفع أي شكل من أشكال تعويضات نهاية الخدمة لموظفيه إلا بموجب ما يقتضيه قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 36 لعام 2012 لمملكة البحرين. ويجوز للبنك في ظروف استثنائية وبموافقة لجنة التعيينات والمكافآت فقط، أن يدفع مكافأة التحاق تقديرية أو الحد الأدنى من الأجر المتغير لأي موظف جديد، ويقتصر ذلك على السنة الأولى من الخدمة فقط.

لا يسمح البنك لأي من موظفيه الذين يعتبرون من الأشخاص المعتمدين وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي بالحصول على أي مزايا من أي مشاريع أو استثمارات تتم إدارتها من قبل البنك أو يقوم البنك بالترويج لها لعملائه أو عملائه المحتملين، باستثناء المكافآت المرتبطة بواجبات أعضاء مجلس الإدارة الائتمانية تجاه المستثمرين في أي مشروع/استثمار يقوم به البنك، بمن فيهم أولئك الذين تم تعيينهم كأعضاء في مجلس إدارة الشركات التي يتم إنشاؤها لغرض خاص أو الشركات العاملة الأخرى التي يؤسسها البنك للمشاريع أو الاستثمارات



## الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت لسنة 2015 تابع

- إذا وجد وفقاً لتقييمهم سابق للمخاطر، بأن البنك و/أو أي قسم من أقسام الأعمال ذات العلاقة أو أي موظف دفع له مكافأة تقديرية مقابل نتائج أعلى بكثير من تلك التي حققها، ففي هذه الحالة يجوز للجنة التعيينات والمكافآت الاستناد إلى شرط الاسترداد التي سيتم بموجبه تخفيض أي أجزاء غير مكتسبة ومستحقة الدفع خلال ذلك العام ليتماشى مع تخفيض النتائج الفعلية مقابل النتائج المتوقعة.
- **حساب الأجر المتغير – وحدات الرقابة والدعم**
- تكون أهداف الوحدات الموضوعية والمتفق عليها من قبل لجنة التعيينات والمكافآت لكل فترة تقييم الأساس لتحديد الأجر المتغير المدفوع.
- باستثناء في حالة تحقيق البنك للخسائر، فإن الأجر المتغير المستحق الدفع للموظفين في وحدة الرقابة والدعم سوف يكون قابلاً للدفع بناءً على أهداف الوحدة وأداء الفرد.
- يتم تحديد قاعدة لدفع مضاعفات المكافآت التقديرية لجميع وحدات الرقابة والدعم بحسب الدرجة.
- يتم احتساب المكافآت التقديرية كما يلي:
  - قاعدة دفع مضاعفات المكافآت التقديرية × النتائج التي حققتها الوحدة المعنية × النتائج التي حققها الفرد
  - في السنوات التي يحقق فيها البنك أرباحاً استثنائية، فإنه يجوز زيادة قاعدة دفع مضاعفات المكافآت التقديرية إلى وحدات الرقابة والدعم حسبما تراه لجنة التعيينات والمكافآت مناسباً.
  - يتم تأجيل دفع المكافآت التقديرية للموظفين الذين يتجاوز إجمالي أجورهم الحد الأقصى المنصوص عليه من قبل الجهات الرقابية والذي يبلغ حالياً 100,000 د.ب سنوياً على النحو التالي:
    - جميع موظفي وحدات الرقابة والدعم الذين تخضع أجورهم المتغيرة للتأجيل:
      - 50% من الأجر المتغير يدفع نقداً عند نهاية فترة الأداء
      - سيتم دفع 10% على شكل أسهم وهمية عند نهاية فترة الأداء والتي يمكن صرفها من قبل الموظفين بعد مرور 6 أشهر.
      - سيتم تأجيل 40% من المبلغ المتبقي على مدى 3 سنوات يدفع على شكل أسهم وهمية تكسب بالتساوي طوال هذه الفترة.
    - يخضع الأجر المتغير للاسترداد وتخضع الأجزاء غير المكتسبة للأجر المؤجل للاستعادة كما هو موضح سابقاً في احتساب الأجر المتغير لوحدات الأعمال.
  - وفيما يلي ملخص عملية الأجر المتغير:
    - تتحمل لجنة التعيينات والمكافآت المسؤولية الكلية عن احتساب الأجر المتغير والموافقة عليه لكافة أقسام البنك.
    - تتصل مكافآت الوحدات بأداء البنك و وحدات الأعمال والأفراد.
    - تراعي عملية تحديد الأهداف معايير المخاطر الكمية والنوعية.
    - تماشياً مع الأفق الزمني للمخاطر، تتمتع المكافآت التقديرية بعنصر التأجيل للتوفيق بين مصلحة الموظفين والمساهمين.
- يجوز أن تحدد المكافآت التقديرية بمبلغ أقل أو لا تصرف بناتاً إذا لم تحقق وحدات البنك أو الأعمال التجارية الأهداف المعدلة بموجب مقاييس المخاطر أو حققت خسائر.
- يتم إجراء تقييم لاحق للمخاطر لضمان أنه في حالة تحقق خسائر مادية أو تحقيق إيرادات أقل من تلك المتوقعة، والتي يمكن أن تعزى إلى تصرفات الموظفين فسوف يتم الاستناد إلى شروط الاسترداد أو الاستعادة.
- اجتمعت لجنة التعيينات والمكافآت بتاريخ 21 فبراير 2016 لمراجعة أداء البنك وتحديد إجمالي المكافآت التقديرية لعام 2015 وفي ما يلي نتائج الاجتماع:
  - كانت النتائج الفعلية أقل بالمقارنة مع الأهداف المعدلة بموجب مقاييس المخاطر المتفق عليها وبناء على ذلك تم احتساب إجمالي المكافآت التقديرية لعام 2015 بمبلغ أقل مقارنة بالعام السابق.
  - تم الحرص على أن تكون المكافآت التقديرية الممنوحة للرئيس التنفيذي والإدارة العليا متوافقة مع أداء البنك والأداء الفردي لكل منهم ونظراً إلى أن البنك لم يحقق الأهداف المتفق عليها، تكون المكافآت التقديرية المدفوعة إلى الإدارة العليا أقل بالمقارنة مع العام السابق.
  - عند توزيع مجموعة المكافآت التقديرية هذه على وحدات الأعمال، تمت مراعاة أداء كل وحدة عمل على حدة، ونتيجة لذلك كان تخصيص مجموعة المكافآت التقديرية لوحدات الأعمال متفاوتاً حيث كان أعلى بالنسبة لوحدات الأعمال التي حققت أهدافها وأقل بالنسبة لوحدات الأعمال التي لم تتمكن من ذلك.
  - تمت مراجعة معايير المخاطر الحالية للتأكد من أنها تغطي التأثير الحالي والمستقبلي للمخاطر التي قد تواجه البنك.
  - تم منح موظفي وظائف الرقابة والدعم مكافآت تقديرية بناءً على أداء كل وحدة وأفرادها، وفقاً للأهداف المتفق عليها في بداية السنة وبطريقة تم من خلالها إسناد أهمية أكبر إلى أجرهم الثابت كـمعيار لتقييم مجموع الأجر الإجمالي.
  - بناءً على تقييم المخاطر السابق فيما يتعلق بأداء البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014، و حيث تبين بأنه ليس هناك سبباً لتطبيق شروط الاسترداد أو الاسترجاع ضد أي وحدة عمل أو أفراد، فقد قررت لجنة التعيينات والمكافآت دفع القسم الأول لسنة 2015 من الأسهم الوهمية المكتسبة و المبالغ النقدية للموظفين الذين تم تأجيل دفع أجورهم المتغيرة هذا على أن يتم منح الأسهم الوهمية وفقاً لـصافي القيمة الدفترية كما هو عليه في 31 ديسمبر 2015.
  - قامت لجنة التعيينات والمكافآت بمراجعة سياسة الأجور بالكامل لترى إذا ما كانت تحتاج لأي تعديلات أو تنقيحات وعليه تعتقد اللجنة بأن السياسة الحالية لا تتطلب أية تغييرات للسنوات القادمة.

### مكافآت مجلس الإدارة

وفقاً لميثاق مجلس الإدارة، يقوم مجلس الإدارة بناءً على توصيات لجنة التعيينات والمكافآت بموجب ما تقتضيه القوانين واللوائح الرقابية بتحديد نوع وكم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن تقوم اللجنة بإجراء مراجعة سنوية لهذه المكافآت. وعلاوة على ذلك، وحسب النظام الأساسي للبنك، يجوز للجمعية العمومية تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة شريطة أن لا يتجاوز إجمالي تلك المكافآت نسبة عشرة بالمئة (10%) من الأرباح في أي سنة مالية بعد استقطاع الاحتياطي القانوني وتوزيع نسبة من الأرباح على المساهمين لا تقل عن خمسة بالمئة (5%) من رأسمال الشركة.

## الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت لسنة 2015 تابع

### أعضاء لجنة التعيينات والمكافآت:

أعضاء لجنة التعيينات والمكافآت	المنصب	مستقل/تنفيذي	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها
السيد إمرأج غيث سليمان	رئيس مجلس الإدارة	مستقل	1 نوفمبر 2012	1
السيد طلال الزين	عضو مجلس الإدارة	مستقل	21 يناير 2015	1
السيد فتحي أحمد يحيى	عضو مجلس الإدارة	غير تنفيذي	1 نوفمبر 2012	1

### لجنة التعيينات والمكافآت

تتضمن مسؤوليات لجنة التعيينات والمكافآت بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

- التأكد من وجود عملية تعيين رسمية وشفافة لمجلس الإدارة.
- إعطاء الاهتمام الكامل لخطة التعاقب لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وعلى وجه الخصوص، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وغيرهم من أعضاء الإدارة العليا كأولئك الذين يعملون تحت أمره الرئيس التنفيذي مباشرة.
- القيام بشكل دوري بمراجعة الوقت المطلوب من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لأداء مهامهم وحيث يتم استخدام تقييم الأداء لتقييم ما إذا كان الأعضاء غير التنفيذيين يخصصون وقتاً كافياً للقيام بواجباتهم.
- تقديم التقارير سنوياً لمجلس الإدارة مع تقييم لأداء مجلس الإدارة.
- مراجعة وتقييم مدى ملائمة سياسات وأعراف البنك في مجال حوكمة الشركات والتوصية بأية تغييرات مقترحة إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- مراجعة مدى ملائمة الميثاق الذي تعتمده لجنة التعيينات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة والتوصية بالتغييرات كلما تطلب ذلك.
- تتحمل لجنة التعيينات والمكافآت مسؤولية تصميم وتنفيذ والإشراف على سياسة الأجر وعلى وجه الخصوص الآتي:
  - تصميم جميع عناصر الأجر بما في ذلك الرواتب الثابتة والمزايا والفوائد وخطة الأجر المتغيرة لجميع مستويات الموظفين في البنك على أن يتم مراعاة سياسة الأجر الأساسية للبنك

### تفاصيل المكافآت المدفوعة لمجلس الإدارة

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
346	361	بدل حضور الاجتماعات، والسكن وعلاوة السفر
500	600	المكافآت
0	0	أخرى

\* المصروفات المستحقة (بلغت المكافآت المدفوعة لعام 2014 مبلغاً قدره 374 ألف دولار أمريكي)

\* بلغت المكافآت المستحقة لأعضاء لجنة التعيينات والمكافآت لعام 2015 300 ألف دولار أمريكي (دفع في 2014: 264 ألف دولار أمريكي).

تخضع جميع المكافآت طويلة الأجل والمؤجلة لأحكام الاستعادة ويتم دفع جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظفين بعد مرور 6 أشهر كفترة استبقاء من تاريخ اكتسابها. ويتم ربط أسهم رأس المال الممنوحة بسعر سهم البنك بموجب قواعد خطة حوافز الأسهم للبنك. ويتم دفع أي أرباح نقدية على الأسهم للموظف مع الأسهم نفسها (أي بعد فترة الاستبقاء).

## الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت لسنة 2015 تابع

### التعويضات المؤجلة

#### 1 الرئيس التنفيذي ونوابه

عناصر الأجر المتغيرة	نسبة الدفع	فترة الاستحقاق	الاستبقاء	الاستعادة	الاسترداد
مقدم نقدي	40%	مباشرة			
مبلغ نقدي مؤجل	10%	3 سنوات			
منح الأسهم المؤجلة	50%	3 سنوات			

#### 2 جميع الموظفين الآخرين المشمولين

عناصر الأجر المتغيرة	نسبة الدفع	فترة الاستحقاق	الاستبقاء	الاستعادة	الاسترداد
مقدم نقدي	50%	مباشرة			
منح الأسهم مقدما	10%	مباشرة	6 شهور		
منح الأسهم المؤجلة	40%	3 سنوات			

#### 3 مكافآت الموظفين

ألف دولار أمريكي

الفئات	العدد	الرواتب والأجور	المزايا والمخصصات الأخرى	الأجر الثابت			الأجر المتغير		
				مكافآت الأداء (نقداً)	مكافآت الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	أسهم مؤجلة مدفوعة في 2014	التعويض النقدي المؤجل المدفوع في 2014	المجموع
1. أعضاء مجلس الإدارة	6	-	361	361	-	-	-	-	361
2. الأشخاص المعتمدون (وحدات الأعمال) (باستثناء الأشخاص المذكورين في 1 و3 إلى 7)	3	708	255	963	239	281	-	(61)	1,409
3. الأشخاص المعتمدون (الرقابة والدعم) إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية ومكافحة غسيل الأموال والامتثال.	7	920	175	1,095	496	34	-	(11)	1,606
4. الموظفين متحملي المخاطر الجوهرية (وحدات الأعمال)	9	759	106	865	249	-	-	-	1,114
5. الموظفين من غير الأشخاص المعتمدين (الرقابة والدعم)	19	1,003	194	1,197	390	-	-	-	1,587
6. موظفين آخرين	12	419	167	586	149	-	-	-	735
7. كوادر خارجية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
<b>المجموع</b>	<b>56</b>	<b>3,809</b>	<b>1,257</b>	<b>5,066</b>	<b>1,523</b>	<b>315</b>	<b>-</b>	<b>(72)</b>	<b>6,812</b>

#### مجموع المكافآت المستحقة المؤجلة (نقد وأسهم)

الاسم	2014			2015		
	10% مبلغ نقدي مؤجل	50% أسهم مؤجلة	40% أسهم مؤجلة	10% مبلغ نقدي مؤجل	50% أسهم مؤجلة	40% أسهم مؤجلة
أعضاء أقسام الأعمال المعتمدين	36,764	182,616	-	46,950	234,716	-
أعضاء أقسام الرقابة والدعم المعتمدين	-	-	31,854	-	-	34,822
<b>المجموع</b>	<b>36,764</b>	<b>182,616</b>	<b>31,854</b>	<b>46,950</b>	<b>234,716</b>	<b>34,822</b>

ألف دولار أمريكي

### المحتويات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين	32
قائمة المركز المالي	33
قائمة الأرباح أو الخسائر	34
قائمة الدخل الشامل	35
قائمة التدفقات النقدية	36
قائمة التغيرات في الحقوق	37
إيضاحات حول القوائم المالية	38

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي

بنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة)

### تقرير عن القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبنك اليوباف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) «البنك» والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015، وقوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

### مستؤولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي يراها مجلس الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء.

### مستؤولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديرنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد و عرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول مدى فعالية نظم الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

### الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تبصر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

### تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية.

وحسب علمنا أنه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجهه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

إدريسة د. بونف

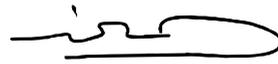
سجل قيد الشريك رقم: 115

21 فبراير 2016

المنامة، مملكة البحرين

## قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	إيضاح	
<b>الموجودات</b>			
22,507	<b>488,526</b>	4	تقد وأرصدة لدى المصرف المركزي وبنوك أخرى
523,645	<b>408,117</b>	5,4	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,037	<b>21,477</b>	6	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	<b>144,289</b>	7	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	<b>360,176</b>	8	قروض وسلف
12,320	<b>11,893</b>	9	عقارات ومعدات وبرمجيات
8,922	<b>6,581</b>		فوائد مستحقة القبض
1,277	<b>1,948</b>		موجودات أخرى
1,204,957	<b>1,443,007</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
<b>المطلوبات والحقوق</b>			
<b>المطلوبات</b>			
616,319	<b>870,401</b>	10.1	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
219,636	<b>202,359</b>	10.2	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
25,151	<b>31,572</b>	11	مبالغ مستحقة لعملاء
189	<b>1,302</b>		فوائد مستحقة الدفع
11,750	<b>7,603</b>	12	مطلوبات أخرى
873,045	<b>1,113,237</b>		<b>مجموع المطلوبات</b>
<b>الحقوق</b>			
250,000	<b>250,000</b>	13	رأس المال
140	-	13	مبالغ مستلمة مقدما مقابل الزيادة في رأس المال
17,667	<b>20,174</b>	13	احتياطي قانوني
65,272	<b>62,837</b>		أرباح مبقاة
(1,167)	<b>(3,241)</b>		احتياطي القيمة العادلة
331,912	<b>329,770</b>		<b>مجموع الحقوق</b>
1,204,957	<b>1,443,007</b>		<b>مجموع المطلوبات والحقوق</b>



السيد حسن خليفة أبو الحسن  
الرئيس التنفيذي



السيد طلال الزين  
عضو مجلس الإدارة



السيد إمران غيث سليمان  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية.

## قائمة الأرباح أو الخسائر

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	إيضاح	
45,561	47,558	15	دخل الفوائد ودخل مشابه
(1,476)	(3,021)	16	مصروفات الفوائد
44,085	44,537		<b>صافي دخل الفوائد</b>
16,436	13,694	17	دخل الرسوم والعمولات
505	(420)	18	(خسارة) دخل المتاجرة
332	(436)		(خسارة) مكسب من إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة - صافي
551	1,558		مكسب من تحويل عملات أجنبية
75	25		دخل أرباح الأسهم
-	303		دخل آخر
61,984	59,261		<b>الدخل التشغيلي</b>
-	(263)		مخصص اضمحلال الاستثمارات
(7,817)	(21,278)	8	مخصص اضمحلال القروض والسلف
54,167	37,720		<b>صافي الدخل التشغيلي</b>
8,142	8,020		تكاليف الموظفين
1,233	1,155	9	استهلاك
4,092	3,473	19	مصروفات تشغيلية أخرى
13,467	12,648		<b>المصروفات التشغيلية</b>
40,700	25,072		<b>صافي الربح للسنة</b>



السيد حسن خليفة أبو الحسن  
الرئيس التنفيذي



السيد طلال الزين  
عضو مجلس الإدارة



السيد إمران غيث سليمان  
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه الفوائهم المالية.

## قائمة الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
40,700	25,072	صافي الربح للسنة
		الدخل الشامل الآخر
		الدخل الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة:
(29)	(2,074)	خسارة غير محققة للقيمة العادلة من إستثمارات متاحة للبيع - صافي
(29)	(2,074)	صافي الدخل الشامل الآخر الذي سيعاد تصنيفه إلى الأرباح أو الخسائر في الفترات اللاحقة
(29)	(2,074)	الدخل الشامل الآخر للسنة
40,671	22,998	مجموع الدخل الشامل للسنة

## قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	إيضاح	
			<b>الأنشطة التشغيلية</b>
40,700	25,072		صافي الربح للسنة
			تعديلات للبنود التالية:
7,817	21,278	8	مخصص اضمحلال القروض والسلف
-	263	9	مخصص اضمحلال الاستثمارات
1,233	1,155	18	استهلاك
(17)	(5)		تغيرات في القيمة العادلة لإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
(332)	436		صافي خسارة (مكسب) من إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
767	710		إطفاء إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(603)	(657)		إطفاء موجودات معاد تصنيفها «كقروض وسلف» من إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
49,565	48,252		الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
			تغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
41,015	(39,656)		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(129,471)	104,458		قروض وسلف
11,606	(18,435)		إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
(3,006)	2,341		فوائد مستحقة القبض
(53)	(671)		موجودات أخرى
115,133	254,082		ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(48,637)	(17,277)		مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
17,437	6,421		مبالغ مستحقة لعملاء
(16)	1,113		فوائد مستحقة الدفع
(2,533)	(4,147)		مطلوبات أخرى
51,040	336,481		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
			<b>الأنشطة الإستثمارية</b>
(28,943)	(21,055)		شراء إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
17,767	21,277		متحصلات من إستبعاد إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
(187)	(728)	9	شراء عقارات ومعدات وبرمجيات
(11,363)	(506)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			<b>الأنشطة التمويلية</b>
140	(140)	13	مبالغ مستلمة مقدما مقابل الزيادة في رأس المال
(25,000)	(25,000)	14	أرباح أسهم مدفوعة
(24,860)	(25,140)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
14,817	310,835		<b>الزيادة في النقد وما في حكمه</b>
373,440	388,257		النقد وما في حكمه في 1 يناير
388,257	699,092	4	<b>النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر</b>

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية.

## قائمة التغيرات في الحقوق

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

إيضاح	رأس المال ألف دولار أمريكي	مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	احتياطي القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	أرباح أسهم موصى بتوزيعها ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد كما في 1 يناير 2015	250,000	140	17,667	65,272	(1,167)	-	331,912
مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال	-	(140)	-	-	-	-	(140)
صافي الربح للسنة	-	-	-	25,072	-	-	25,072
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(2,074)	-	(2,074)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	25,072	(2,074)	-	22,998
أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2014	-	-	-	(25,000)	-	-	(25,000)
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	2,507	(2,507)	-	-	-
<b>الرصيد كما في 31 ديسمبر 2015</b>	<b>250,000</b>	<b>-</b>	<b>20,174</b>	<b>62,837</b>	<b>(3,241)</b>	<b>-</b>	<b>329,770</b>
الرصيد كما في 1 يناير 2014	250,000	-	13,597	28,642	(1,138)	25,000	316,101
مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال	-	140	-	-	-	-	140
صافي الربح للسنة	-	-	-	40,700	-	-	40,700
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(29)	-	(29)
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	40,700	(29)	-	40,671
أرباح أسهم مدفوعة لسنة 2013	-	-	-	-	-	(25,000)	(25,000)
محول إلى الاحتياطي القانوني	-	-	4,070	(4,070)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2014	250,000	140	17,667	65,272	(1,167)	-	331,912

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 25 جزءاً من هذه القوائم المالية.

# إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

## 1 الأنشطة

تأسس بنك اليوفاف العربي الدولي ش.م.ب. (مقفلة) «البنك» كشركة مساهمة مقفلة بحرينية في مملكة البحرين ومسجلة في وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم 12819. ويعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي ضمن إطار جديد متكامل للتراخيص. وعنوان البنك المسجل هو بناية 854، طريق 3618، ممر 436، برج اليوفاف، ضاحية السيف، ص.ب. 11529، المنامة، مملكة البحرين.

إن أغلبية أسهم البنك مملوكة من قبل المصرف الليبي الخارجي، بنك مسجل في ليبيا (المزيد من التفاصيل راجع إيضاح 13).

تم اعتماد إصدار القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقاً لقرار أعضاء مجلس الإدارة الصادر في 21 فبراير 2016.

## 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

### 2.1 أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 1 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي ذات الصلة.

### أسس القياس

أعدت القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المتاحة للبيع التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

### العملة الرئيسية وعملة العرض

تم عرض القوائم المالية بالدولار الأمريكي لكونه، العملة الرئيسية لعمليات للبنك وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف (ألف دولار أمريكي) ما لم يذكر خلاف ذلك.

تقدم القوائم المالية معلومات مقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة.

## 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

### الأدوات المالية - الإثبات المبدئي والقياس اللاحق

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه موجود مالي لشركة واحدة ومطلوب مالي أو أداة أسهم حقوق ملكية لشركة أخرى.

### الموجودات والمطلوبات المالية

تشتمل الموجودات المالية للبنك على نقد وأرصدة لدى بنوك وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى وإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة وفروض وسلف وفوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى. وتشتمل المطلوبات المالية للبنك على ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لعملاء وفوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى.

فيما يلي أدناه السياسات المحاسبية المحددة المتعلقة بمختلف الموجودات والمطلوبات المالية:

### 1) الموجودات المالية

#### الإثبات المبدئي والقياس

يتم تصنيف الموجودات المالية، عند الإثبات المبدئي، كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر أو قروض وذمم مدينة أو إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق أو موجودات مالية متاحة للبيع أو كأدوات مالية مشتقة، إيهما أنسب. يتم إثبات جميع الموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة بالإضافة إلى ذلك، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر تنسب إليها تكاليف معاملة إقتناء الموجودات المالية.

المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق (طريقة الشراء العادية) يتم إثباتها بتاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الموجود.

#### القياس اللاحق

لأغراض القياس اللاحق للموجودات المالية تم تصنيفها إلى أربع فئات:

- مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر
- القروض والذمم المدينة
- محتفظ بها حتى الاستحقاق
- متاحة للبيع

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

#### 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أ) موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر تتضمن الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر على الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة. يتم تصنيف الموجودات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها لغرض البيع أو إعادة الشراء في المدى القريب. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أية مكاسب أو خسائر محققة وغير محققة الناتجة من التغيرات في القيم العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنتج فيها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة أو أرباح الأسهم المستلمة فيما يتعلق بالموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر في «دخل الفوائد ودخل مشابه» و«دخل أرباح الأسهم» على التوالي.

#### ب) القروض والذمم المدينة

القروض والذمم المدينة هي موجودات مالية غير مشتقة التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولا يتم تداولها في السوق النشطة. بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس هذه الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي بعد حسم الاضمحلال. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات أو علاوات من الإقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي في «دخل الفوائد ودخل مشابه» في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### ج) محتفظ بها حتى الإستحقاق

تصنف الموجودات المالية غير المشتقة التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ومواعيد استحقاق ثابتة كمحتفظ بها حتى الإستحقاق عندما يكون لدى البنك النية والقدرة الإيجابية للاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها حتى الإستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، بعد حسم الاضمحلال. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أية خصومات وعلاوات من الإقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء معدل الفائدة الفعلي في «دخل الفوائد ودخل مشابه» في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### د) متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع على إستثمارات أسهم حقوق الملكية وسندات الدين. إستثمارات أسهم حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع هي تلك التي لا يتم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو غير مصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر. سندات الدين في هذه الفئة هي تلك التي ينوي الاحتفاظ بها لفترة غير محددة والتي يمكن بيعها استجابة لاحتياجات السيولة أو تلبية للتغيرات في ظروف السوق.

بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة في الدخل الشامل الآخر وتدرج في إحتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمارات، فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة في الدخل التشغيلي الآخر أو يتم تحديدها كمضمحلة، فعندها يتم إعادة تصنيف الخسارة المتراكمة من إحتياطي القيمة العادلة ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر.

يقيم البنك موجوداته المالية المتاحة للبيع لتحديد ما إذا كانت القدرة والنية لبيعها في الأجل القريب لا تزال مناسبة. في الظروف النادرة، عندما يكون البنك غير قادر على تداول هذه الموجودات المالية نتيجة لعدم وجود أسواق نشطة، يجوز للبنك اختيار إعادة تصنيف تلك الموجودات المالية إذا كانت لدى الإدارة النية والقدرة على الإحتفاظ بالموجودات في المستقبل المنظور أو حتى الإستحقاق.

بالنسبة للموجودات المالية المعاد تصنيفها من فئة متاحة للبيع، فإن القيمة المدرجة في تاريخ إعادة التصنيف تصبح تكلفتها المطفأة الجديدة ويتم إطفاء أي مكسب أو خسارة مسجلة مسبقاً على ذلك الموجود الذي تم إثباته في الحقوق إلى الأرباح أو الخسائر على مدى العمر المتبقي للاستثمار باستخدام معدل الفائدة الفعلي. كما يتم إطفاء أي فرق بين التكلفة المطفأة الجديدة ومبلغ الإستحقاق على مدى العمر المتبقي للموجود باستخدام معدل الفائدة الفعلي. وإذا تم لاحقاً تحديد الموجود بأنه مضمحل، فإن المبلغ المسجل في الحقوق يتم إعادة تصنيفه إلى قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### استبعاد

يتم استبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) بصورة أساسية (أي إلغائها من قائمة المركز المالي للبنك) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من موجود؛ أو
- قيام البنك بنقل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من موجود أو بلتزم بدفعه بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب سداد؛ وسواء (أ) قام البنك بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم يقدّم البنك بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنه قام بنقل السيطرة على الموجود.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

#### 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

عندما يقوم البنك بنقل حقوقه في إستلام التدفقات النقدية من الموجود أو دخل في ترتيب سداد، وبقية إلى حد بأنه احتفظ بمخاطر وعوائد الملكية، وسواء قام أو لم يقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولم يتم نقل السيطرة على الموجود، فإنه يتم إثبات الموجود إلى حد استمرار مشاركة البنك في الموجود. ففي هذه الحالة، يقوم البنك أيضاً بإثبات المطلوب المرتبط به، يتم قياس الموجود المحول والمطلوب المرتبط به على الأسس التي تعكس الحقوق والالتزامات التي يحتفظ بها البنك.

يتم قياس استمرار المشاركة التي تأخذ شكل ضمان على الموجودات المحولة بأدنى من القيمة المدرجة الأصلية للموجود وأعلى ثمن يمكن أن يقوم البنك بدفعه، أيهما أقل.

#### اضمحلال موجودات مالية

يقيم البنك في تاريخ إعداد كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية. تثبت خسارة الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكبد على «أثره خسارة») وبأن حدوث تلك الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية. من الممكن إن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية، ويوجد هناك احتمال تعرضهم إلى إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث الإنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في أعمال المتاجرة أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بعدم السداد.

تم توضيح تقييم الاضمحلال لمختلف فئات الموجودات المالية أدناه:

#### أ) الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يقوم البنك أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي لاضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حدد البنك بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن موجود في مجموعة من الموجودات المالية لديها خصائص مخاطر أثمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للاضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للاضمحلال والتي يتم إثبات خسارة اضمحلالها أو يستمر اضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للاضمحلال.

يتم قياس مبلغ أي خسارة اضمحلال كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بناءً على سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي.

يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال إستخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في قائمة الأرباح أو الخسائر. يستمر إستحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم إستحقاقها بإستخدام معدل الفائدة المستخدمة لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. يتم شطب الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد في المستقبل وتم تحقيق جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى البنك، إذا زاد أو انخفض مبلغ الاضمحلال المقدر في السنة اللاحقة نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال. عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. إذا تم إسترداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### ب) متاحة للبيع

بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، يقوم البنك بعمل تقييم بتاريخ إعداد كل تقرير مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الإستثمار أو مجموعة من الإستثمارات.

في حالة تصنيف إستثمارات أسهم حقوق الملكية كإستثمارات متاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على انخفاض هام أو طويل الأمد في القيمة العادلة للإستثمارات أدنى من تكلفتها. يجب تقييم «الانخفاض الهام» مقابل التكلفة الأصلية للإستثمار و«طويل الأمد» مقابل الفترة التي كانت فيها القيمة العادلة أدنى من تكلفتها الأصلية. حينما يوجد دليل موضوعي للاضمحلال، فإنه يتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الإقتناء والقيمة العادلة الحالية، بعد خصم أي خسارة اضمحلال على تلك الإستثمارات المثبتة مسبقاً في قائمة الأرباح أو الخسائر - ويتم إلغاؤها من الدخل الشامل وإثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر. خسائر الاضمحلال من إستثمارات أسهم حقوق الملكية لا يتم إسترجاعها ضمن قائمة الأرباح أو الخسائر؛ وإنما يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد خصم الاضمحلال في الدخل الشامل الآخر.

تحديد ما إذا كان «انخفاض هام» أو «طويل الأمد» يتطلب رأياً. لتحديد هذا الرأي، يقيم البنك، من بين عوامل أخرى، المدة أو المدى التي كانت فيها القيمة العادلة للإستثمار أدنى من تكلفتها.

وفي حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، يتم تقييم الاضمحلال على أساس المعيار ذاته كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للاضمحلال هو الخسارة المتراكمة المقاسة كفرق بين التكلفة المطفأة والقيمة العادلة الحالية بعد خصم أي خسارة اضمحلال على ذلك الإستثمار المثبت مسبقاً في قائمة الأرباح أو الخسائر.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

يستمر إستحقاق دخل الفوائد المستقبلية على أساس القيمة المدرجة المخفضة ويتم استحقاقها باستخدام سعر الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. إذا حدث وزادت القيمة العادلة لأدوات الدين، في السنة اللاحقة، وكانت الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث وقع بعد إثبات خسارة الاضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم إسترجاع خسارة الاضمحلال من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### 2) المطلوبات المالية

يتم إثبات جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة.

#### القياس اللاحق

بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة، باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات من الاقتناء والرسوم أو التكاليف التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي. يتم تضمين إطفاء سعر الفائدة الفعلي كتكاليف تمويل في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### استبعاد

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بأخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب مالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### 3) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإثبات صافي المبلغ في قائمة المركز المالي إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وينوي البنك أما التسوية على أساس صافي المبلغ أو أن يتم تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في الوقت ذاته.

#### الأدوات المالية المشتقة

يستخدم البنك الأدوات المالية المشتقة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة.

يتم مبدئياً إثبات المشتقات المالية، ويتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع ترحل تكاليف المعاملة مباشرة إلى قائمة الأرباح أو الخسائر. تعادل القيمة العادلة للمشتقات المالية المكسب أو الخسارة غير المحققة للقيود اليومي للقيمة السوقية. يتم تضمين المشتقات التي تحمل قيم عادلة موجبة (المكاسب غير المحققة) ضمن الموجودات الأخرى، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي.

#### النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك وأذونات الخزانة وودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتواريخ إستحقاق أصلية لمدة 90 يوماً أو أقل.

#### عقارات ومعدات وبرمجيات

تدرج العقارات والمعدات والبرمجيات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، إن وجدت. النفقات المتكبدة لاستبدال عنصر أساسي من العقارات والمعدات والبرمجيات يتم حسابه كبنء منفصل ويتم رسملته من ثم شطب القيمة المدرجة للعنصر الأساسي المستبدل. عندما يتطلب استبدال أجزاء جوهريّة من العقارات والمعدات والبرمجيات على فترات، فإن البنك يقوم باستهلاك كل منهم على حدة على أساس أعمارها الإنتاجية المحددة. لا يتم إستهلاك الأراضي. يتم إثبات تكاليف التصليح والصيانة في قائمة الأرباح أو الخسائر عند تكبدها.

يتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرّة للموجودات كالتالي:

الأعمار الإنتاجية المقدرّة بالسنوات	الموجود
15	مباني
3 إلى 5	أثاث ومعدات ومركبات
3 إلى 5	برمجيات

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

#### 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

يتم استبعاد بند من العقارات والمعدات والبرمجيات وأي جزء جوهري تم إثباته مبدئياً عند البيع أو عندما لا يتوقع الحصول على منافع إقتصادية مستقبلية من استخدامه أو بيعه. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة عن استبعاد موجود (يتم احتسابه على إنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة المدرجة للموجود) في قائمة الأرباح أو الخسائر عند استبعاد الموجود.

يتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للعقارات والمعدات والبرمجيات في نهاية كل سنة مالية، ويتم تعديلها مستقبلاً إذا تطلب الأمر.

#### اضمحلال موجودات غير مالية

يقوم البنك بعمل تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود. إذا وجد مثل هذا الدليل، أو عندما يتطلب عمل فحص اضمحلال سنوي للموجود، يقدّر البنك مبلغ الموجود القابل للإسترداد. عندما تزيد القيمة المدرجة للموجود عن قيمها القابلة للإسترداد، فإن الموجود يعتبر مضمحلاً ويتم إظهار الموجود بالمبلغ القابل للإسترداد مع إثبات الفرق كاضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### إعادة تفاوض القروض

يسعى البنك، كلما أمكنه ذلك، لإعادة هيكلة القروض. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط، فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقرض الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط والقرض لا يعتبر قد فات موعد إستحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة إعادة التفاوض للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

#### الضمانات المالية

ضمن أعماله الاعتيادية، يقدم البنك ضمانات مالية، تتكون من إعمادات مستندية وخطابات ضمان.

يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية بالقيمة العادلة، والتي تعد العمولة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس مطلوبات البنك بموجب كل ضمان بعلاوة غير مطفاة وأفضل تقدير للنقفاة اللازمة لتسوية إي إلتزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى.

#### مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود التزاهم الحالي على البنك (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل إن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد الضمنية يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذه الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصص في قائمة الأرباح أو الخسائر بعد حسم أي تسويات.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للنقود جوهريّة، فإنه يتم خصم المخصصات باستخدام معدلات خصم حالية ما قبل الضريبة التي تعكس، كما هو مناسب، المخاطر المحددة للمطلوبات. أينما يستخدم الخصم، فإن الزيادة في المخصص نتيجة لمرور الزمن يتم إثباته في قائمة الأرباح أو الخسائر.

#### مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم إستحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية خدمة الموظفين وفقاً للتقييم الإكتواري والتقييمات الأخرى كما هو مطلوب من قبل الأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين. يقوم البنك بدفع اشتراكات لنظام الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي والتي تحتسب كنسبة من رواتب الموظفين. إن التزاهمات البنك تكون محصورة في نطاق المبالغ المساهم بها في هذا النظام والتي يتم صرفها عند إستحقاقها.

#### إلتزامات محتملة

لا يتم إثبات الإلتزامات المحتملة في القوائم المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها إذا، كان لا يتوقع تدفق المنافع الإقتصادية المستقبلية الضمنية لها.

#### رأس المال وإحتياطي قانوني

##### رأس المال

تم تصنيف الأسهم العادية الصادرة من قبل البنك كأسهم حقوق. يصنف البنك الأدوات الرأسمالية كمطلوبات مالية أو أدوات أسهم حقوق الملكية وفقاً لمضمون الشروط التعاقدية للأدوات. يتم خصم التكاليف الإضافية التي تنسب مباشرة لإصدار أدوات أسهم حقوق الملكية من القياس المبدئي لأدوات أسهم حقوق الملكية.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

#### 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

##### احتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني فإنه يتطلب تخصيص 10% من الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني والذي يكون عادةً قابل للتوزيع فقط عند التصفية. يجوز إيقاف التخصيصات عندما يبلغ الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع.

##### أرباح الأسهم

يقوم البنك بإثبات المطلوبات لعمل التوزيعات النقدية وغير النقدية لحاملي الأسهم عندما يصرح بعمل التوزيع والتوزيع لم يعد في السلطة التقديرية للبنك، وفقاً لقوانين الشركات في مملكة البحرين، يتم الموافقة على التوزيع من قبل المساهمين. يتم إثبات مبلغ مماثل مباشرة في الحقوق.

##### قياس القيمة العادلة

يقيس البنك الأدوات المالية مثل الإستثمارات والمشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي. تم الإفصاح عن الإفصاحات المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية والموجودات غير المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة أو تم الإفصاح عن قيمها العادلة في إيضاح 21.5.

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

يجب إن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للبنك.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يستخدم البنك تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف والتي تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحدد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمها العادلة في القوائم المالية ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على قياس قيمتها العادلة ككل:

- المستوى 1 - الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2 - تقنيات التقييم لأدنى مستوى والتي يمكن ملاحظة مدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على قياس القيمة العادلة المسجلة أما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- المستوى 3 - تقنيات التقييم لأدنى مستوى والتي لا يمكن ملاحظة مدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على قياس القيمة العادلة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية على أساس متكرر، يحدد البنك ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها - (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهرية على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير.

لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

##### إثبات الإيراد

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل أن تتدفق منه المنافع الاقتصادية إلى البنك بحيث يمكن قياس مبالغ الإيرادات بموثوقية، بغض النظر عن متى يتم استلام المدفوعات. يتم قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو الذمم المدينة، مع الأخذ في الاعتبار الشروط التعاقدية المحددة للدفع. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد:

##### دخل الفوائد

يتم تصنيف جميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية التي تستحق عليها فائدة كمتاحة للبيع، ويتم تسجيل دخل الفوائد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي بموجبه يتم خصم المبالغ النقدية المتوقعة مستقبلاً خلال العمر الزمني للأدوات المالية أو فترة أقصر إلى صافي القيمة المدرجة للموجود المالي أو المطلوب، أيهما أنسب. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض مضمحلة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من 90 يوماً.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

#### 2.2 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

##### دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

##### دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات، والذي يكون عادةً عندما يوافق المساهمين على توزيع أرباح الأسهم.

##### الدفع على أساس الأسهم

#### الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها نقداً

يتم قياس تكلفة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها نقداً مبدئياً بالقيمة العادلة من تاريخ المنح باستخدام نماذج التقييم المناسب. يتم احتساب هذه القيمة العادلة على مدى الفترة حتى تاريخ الاكتساب مع إثبات التزام مماثل. يعاد قياس الالتزام بالقيمة العادلة بتاريخ إعداد كل تقرير مالي لغاية، وبما في ذلك تاريخ التسوية، مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

##### العملات الأجنبية

تم عرض القوائم المالية للبنك بالدولار الأمريكي لكونه يعد العملة الرئيسية لعمليات البنك.

يتم مبدئياً تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المعروضة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ إعداد التقارير المالية. ترحل جميع الفروق الناتجة عن التسوية أو تحويل البنود النقدية إلى الأرباح أو الخسائر.

يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية باستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة المكسب أو الخسارة الناتجة من إعادة تحويل البنود غير النقدية تمشياً مع إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة لهذا البند (أي فروق التحويل على البنود التي يتم إثبات مكسب أو خسارة قيمها العادلة في الدخل الشامل الآخر أو قائمة الأرباح أو الخسائر يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر أو قائمة الأرباح أو الخسائر على التوالي).

### 2.3 تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

#### 1) معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

تم تطبيق المعايير والتعديلات الجديدة التالية للمرة الأولى في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2015، إلا أنها لم تؤثر على القوائم المالية السنوية للبنك.

#### التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 المتعلق بخطط المزايا المحددة: مساهمات الموظفين

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 19 من البنك الأخذ في الاعتبار المساهمات المقدمة من الموظفين أو الأطراف الأخرى عند احتساب خطط المزايا المحددة. حيث ترتبط المساهمات بالخدمة، فإنها يجب أن تنسب إلى فترات الخدمة على أنها مزايا سلبية. كما توضح هذه التعديلات بأنه إذا كان مبلغ المساهمات مستقلة عن عدد سنوات الخدمة، فإنه يسمح للبنك إثبات تلك المساهمات كإفصاح في فترة الخدمة في الفترة التي يتم فيها تقديم الخدمة، بدلاً من تخصيص المساهمات في فترات الخدمة. إن هذا التعديل هو إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يوليو 2014.

#### التحسينات السنوية على دورة 2010 - 2012

باستثناء التحسين المتعلق بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 المتعلق بمدفوعات على أساس الأسهم المطبق على معاملات الدفع على أساس الأسهم بتاريخ المنح في أو بعد 1 يوليو 2014، فإن جميع التحسينات الأخرى هي إلزامية في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يوليو 2014. قام البنك بتطبيق تلك التعديلات لأول مرة في هذه القوائم المالية، وهي تتضمن على:

#### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 2 المتعلق بمدفوعات على أساس الأسهم

يتم تطبيق هذا التحسين بأثر رجعي ويوضح مختلف المسائل المتعلقة بتحديد شروط الأداء والخدمة التي تعد شروط الاكتساب. تتوافق التوضيحات مع الطريقة التي قام بها البنك بتحديد أي شروط أو خدمة والتي تعد شروط الاكتساب في الفترات السابقة. وبالتالي، أن هذه التعديلات ليس له أي تأثير على القوائم المالية للبنك أو سياساته المحاسبية.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

- 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)
- 2.3 تغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)
- 1) معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 المتعلق بدمج الأعمال

يتم تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن جميع الترتيبات للمقابل المحتمل مصنفة على أنها مطلوبات (أو موجودات) ناتجة عن دمج الأعمال يجب أن يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر سواء تقع أما لا تقع ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39. وهذا يتوافق مع السياسات المحاسبية الحالية للبنك، وبالتالي، فإن هذا التعديل ليس له أي تأثير على السياسة المحاسبية للبنك.

### معيار المحاسبة الدولي رقم 16 المتعلق بالعقارات والآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 المتعلق بالموجودات غير الملموسة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 بأن الموجود يمكن إعادة تقييمه بالرجوع إلى المعلومات التي يمكن ملاحظتها إما عن طريق تعديل إجمالي القيمة المدرجة للموجود إلى القيمة السوقية أو عن طريق تحديد القيمة السوقية للقيمة المدرجة وتعديل إجمالي القيمة المدرجة على أساس تناسبي بحيث تساوي القيمة المدرجة الناتجة للقيمة السوقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإستهلاك المتراكم أو الإطفاء هو الفرق بين إجمالي المبالغ والمبالغ المدرجة للموجود. هذا التعديل ليس له أي تأثير على البنك حيث لم يقيم الموجودات غير المالية خلال الفترة المالية.

### معيار المحاسبة الدولي رقم 24 المتعلق بإفصاحات أطراف ذات العلاقة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن مؤسسة إدارة (المؤسسة التي تقدم خدمات موظفي الإدارة الرئيسيين) هو طرف ذو علاقة خاضع لإفصاحات الأطراف ذات العلاقة. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب من المؤسسة التي تستخدم مؤسسة إدارة الإفصاح عن المصروفات التي تكبدتها لخدمات الإدارة. هذا التعديل ليس له صلة بالبنك حيث أنه لا يستلم أي خدمات إدارة من المؤسسات الأخرى.

### التحسينات السنوية على دورة 2011 - 2013

هذه التحسينات نافذة اعتباراً من 1 يوليو 2014 وقام البنك بتطبيق تلك التعديلات لأول مرة في هذه القوائم المالية. وهي تتضمن على:

### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 المتعلق بقياس القيمة العادلة

يتم تطبيق التعديل بأثر رجعي ويوضح بأن استثناء المحفظة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13 يمكن تطبيقه ليس فقط على الموجودات والمطلوبات المالية، بل يمكن أيضاً تطبيقه على العقود الأخرى ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 39. لا يقوم البنك بتطبيق استثناء المحفظة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 13.

### 2) معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد حتى تاريخ إصدار القوائم المالية للبنك وهي مدرجة أدناه. إن هذه القائمة هي للمعايير والتفسيرات الصادرة، التي يتوقع البنك بشكل معقول بأنها ستكون قابلة للتطبيق في تاريخ مستقبلي. بنوي البنك تطبيق هذه المعايير عندما تصبح إلزامية.

### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

في يوليو 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي الصيغة النهائية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 المتعلق بالأدوات المالية الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس وجميع الإصدارات السابقة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. يجمع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 بين جميع الجوانب الثلاثة لمحاسبة مشروعات الأدوات المالية: التصنيف والقياس والاضمحلال ومحاسبة التحوط. إن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 هو إلزامي في الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر. باستثناء محاسبة التحوط، يتطلب تطبيقه بأثر رجعي، ولكن معلومات المقارنة غير إلزامية. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق المتطلبات عموماً بأثر رجعي، مع بعض الاستثناءات المحدودة.

يخطط البنك تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب. خلال سنة 2016، قام البنك بإجراء عملية لتقييم التأثير على مستوى عالٍ لكافة الجوانب الثلاثة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 على النحو المطلوب من مصرف البحرين المركزي.

### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء

تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 في مايو 2014 ويحدد المعيار نموذج من خمس خطوات جديدة والذي سيتم تطبيقه على الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. يتم إثبات الإيرادات بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المؤسسة إستحقاقه نظير نقل البضائع أو الخدمات إلى العملاء.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة) 2.3 تغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

#### (2) معايير صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

سيحل معيار الإيرادات الجديد محل جميع متطلبات إثبات الإيرادات الحالية بموجب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. سيتطلب تطبيقه إما بأثر رجعي كلي أو معدل للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2018، عندما يضع مجلس معايير المحاسبة الدولي للمسات الأخيرة على تعديلاته لتأجيل التاريخ الإلزامي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 15 لمدة سنة واحدة. مع السماح بالتطبيق المبكر. يعتزم البنك تطبيق المعيار الجديد بالتاريخ الإلزامي المطلوب باستخدام طريقة الأثر الرجعي الكلي. خلال سنة 2015، قام البنك بإجراء تقييم أولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15، والذي يخضع للتغيرات الناتجة عن إجراء تحليل مستمر أكثر تفصيلاً. علاوة على ذلك، يدرس البنك التوضيحات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في مسودة العرض الصادرة في يوليو 2015 وسوف يراقب أية تطورات إضافية.

#### المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولي معيار جديد، المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 المتعلق بعقود الإيجار. يجمع المعيار الجديد معظم عقود الإيجار المدرجة في الميزانية للمستأجرين بموجب نموذج منفرد، وإلغاء التمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. ومع ذلك، تبقى محاسبة المؤجر من دون أن يطرأ عليها تغيير كبير، ويتم الاحتفاظ بالتمييز بين عقود الإيجار التشغيلية والتمويلية. سيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 16 محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 المتعلق «بعقود الإيجار» والتفسيرات ذات الصلة. وهي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2019، مع السماح بالتطبيق المبكر إذا تم أيضاً تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 المتعلق «بإيرادات من عقود مبرمة مع عملاء».

#### التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: المتعلقة بتوضيح الطرق المقبولة للإستهلاك والإطفاء

توضح التعديلات المبدأ في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 بأن الإيرادات تعكس نمطاً من المنافع الاقتصادية الناتجة عن العمليات التشغيلية (والتي تعد الموجودات جزء منها) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم إستهلاكها من خلال استخدام الموجودات. ونتيجة لذلك، لا يمكن استخدام الأسلوب القائم على الإيراد لإستهلاك العقارات والآلات والمعدات، ويمكن استخدامه فقط في حالات محدودة جداً لإطفاء الموجودات غير الملموسة. إن التعديلات إلزامية بأثر رجعي للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على البنك نظراً لأن البنك لا يستخدم الأسلوب القائم على الإيراد لإستهلاك موجوداته غير الملموسة.

#### معيار المحاسبة الدولي رقم 34 المتعلق بالتقارير المالية المرحلية

يوضح التعديل بأن الإفصاحات المرحلية المطلوبة يجب أن تكون إما في القوائم المالية المرحلية أو أن تدرج بإسناد توافقي بين القوائم المالية المرحلية وحينما يتم تضمينها في التقرير المالي المرحلي (على سبيل المثال، في تقرير تعليق الإدارة أو تقرير المخاطر). يجب أن تكون المعلومات الأخرى ضمن التقرير المالي المرحلي متاحة للمستخدمين بنفس الشروط كالقوائم المالية المرحلية وفي الوقت نفسه. يجب تطبيق هذا التعديل بأثر رجعي.

لا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على البنك.

التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق الإفصاح التمهيدي

توضح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 المتعلق بعرض القوائم المالية، بدلاً من التغيير الجوهرى، للمتطلبات القائمة في معيار المحاسبة الدولي رقم 1. توضح التعديلات:

- المتطلبات المادية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1؛
- أن البنود المحددة في قوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر وقائمة المركز المالي قد تكون مصنفة؛
- أن تكون لدى المؤسسات المرونة فيما يتعلق بالترتيب الذي يتم فيه تقديم الإفصاحات حول القوائم المالية؛ و
- يجب عرض حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحسوبة باستخدام طريقة الحقوق بصورة إجمالية كبنود منفرد، وتصنف بين تلك البنود التي سوف يتم أو لن يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

وعلاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عندما يتم عرض المجاميع الفرعية الإضافية في قائمة المركز المالي وقوائم الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر. إن هذه التعديلات إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. ولا يتوقع بأن هذه التعديلات سيكون لها أي تأثير على البنك.

### 3 الآراء والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة

إن إعداد القوائم المالية للبنك يتطلب من الإدارة عمل آراء وتقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات والإفصاحات المرفقة والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. ومع ذلك، عدم اليقين بشأن هذه الفرضيات والتقديرات يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تتطلب عمل تعديل جوهري للمبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات التي تتأثر في الفترات المستقبلية.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 3 الآراء والتقديرات والفرضيات المحاسبية الهامة (تتمة)

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات والفرضيات التالية التي لديها تأثيرات جوهرية على المبالغ المثبتة في القوائم المالية.

إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الأساسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة بتاريخ إعداد كل تقرير، والتي لديها مخاطر هامة لتكون سبباً لتعديل جوهري للقيم المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة، موضحة أدناه. يعتمد البنك في فرضياته وتقديراته على معايير متوفرة عند إعداد القوائم المالية. قد تتغير الظروف والفرضيات بشأن التطورات المستقبلية حسب تغيرات أو ظروف السوق الخارجة عن سيطرة البنك، وتنعكس مثل هذه التغييرات بالفرضيات عند حدوثها.

#### مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة البنك بعمل تقييم لقدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن البنك لديه المصادر للاستمرار في أعماله في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الإدارة ليس على علم بأي أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة البنك على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

#### اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية

تم مراجعة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أي خسارة اضمحلال في قائمة الأرباح أو الخسائر. بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن الاضمحلال هو بناءً على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخضومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

#### تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الموجودات المالية تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها «كمدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر» أو «متاحة للبيع» أو «محتفظ بها حتى الإستحقاق». يعكس تصنيف كل استثمار من الإستثمارات عن نية الإدارة فيما يتعلق بكل استثمار من الإستثمارات وتخضع لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على هذا التصنيف.

### 4 نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي وبنوك أخرى

2014	2015
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
18	8
-	239,642
22,489	248,876
22,507	488,526
365,750	210,566
388,257	699,092

### 5 ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ودائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحتفظ بها لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى كما في تاريخ قائمة المركز المالي كالتالي:

2014	2015
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
365,750	210,566
157,895	197,551
523,645	408,117

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 6 إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
		مسعرة:
3,000	21,455	- سندات دين
37	22	- أسهم حقوق الملكية
3,037	21,477	

### 7 استثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
		محتفظ بها حتى الإستحقاق:
		سندات دين:
53,122	45,958	حكومية
74,150	66,156	بنوك وشركات
3,000	3,000	وحدات الوكالة
130,272	115,114	مجموع المحتفظ بها حتى الإستحقاق
		المتاحة للبيع:
		سندات دين:
4,549	20,582	- حكومية
13,173	8,593	- بنوك وشركات
17,722	29,175	مجموع المتاحة للبيع
147,994	144,289	مجموع الإستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة

### 8 قروض وسلف

تدرج القروض والسلف بعد حسبه مخصص الإضمحلال. يوضح التفاصيل أدناه إجمالي القروض ومخصصات الإضمحلال بإستثناء الفوائد المعلقة البالغة 190 ألف دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014: 304 ألف دولار أمريكي).

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
53,826	123,199	قروض حكومية
156,132	55,263	قروض تجارية
283,869	185,795	اعتمادات مستندية - التمويلية
10,310	28,127	الخصم
504,137	392,384	
[18,882]	[32,208]	مخصص الإضمحلال
485,255	360,176	

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 8 قروض وسلف (تتمة)

فيما يلي التغييرات في مخصص الإضمحلال:

2015			
المجموع ألف دولار أمريكي	مخصص عام ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	
18,882	11,646	7,236	في 1 يناير
22,619	1,915	20,704	المخصص خلال السنة
(1,341)	-	(1,341)	إستردادت خلال السنة
21,278	1,915	19,363	صافي المخصص للسنة
-	(7,846)	7,846	محول إلى مخصص محدد
(7,765)	(1,950)	(5,815)	مبالغ مشطوبة خلال السنة
(187)	-	(187)	فروق الصرف
32,208	3,765	28,443	في 31 ديسمبر
2014			
المجموع ألف دولار أمريكي	مخصص عام ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	
11,084	5,700	5,384	في 1 يناير
9,313	5,946	3,367	المخصص خلال السنة
(1,496)	-	(1,496)	إستردادت خلال السنة
7,817	5,946	1,871	صافي المخصص للسنة
(19)	-	(19)	فروق الصرف
18,882	11,646	7,236	في 31 ديسمبر
7,472	74,463		إجمالي مبالغ القروض المضمحلة بشكل فردي قبل خصم أي مخصص للاضمحلال

### تسهيلات معاد تفاوضها خلال السنة

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
-	72,565	قروض حكومية وتجارية

إعادة تصنيف الموجودات المالية:

في أكتوبر 2008، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 المتعلق «بالأدوات المالية: الإثبات والقياس» والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق «بالأدوات المالية: الإفصاحات» تحت مسمى «إعادة تصنيف الموجودات المالية». تسمح التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 بإعادة تصنيف الموجودات المالية من فئة «إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة إلى فئة «قروض وسلف» في حالات معينة.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 8 قروض وسلف (تتمة)

إعادة تصنيف الموجودات المالية (تتمة)

تتطلب التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 عمل إفصاحات إضافية إذا قامت المؤسسة بإعادة تصنيف الموجودات المالية وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ستصبح التعديلات إلزامية بأثر رجعي اعتباراً من 1 يوليو 2008.

وفقاً للتعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 المتعلق «بإعادة تصنيف الموجودات المالية» قام البنك بإعادة تصنيف إستثمارات في أدوات العراق بقيمة مدرجة قدرها 40.2 مليون دولار أمريكي، اعتباراً من 1 يوليو 2008 من «إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة» إلى «قروض وسلف» وفقاً للتعديل الذي أدخله على معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي في أكتوبر 2008 والأخذ في الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية باعتبارها ظرفاً نادراً في القطاع المالي.

فيما يلي القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات المعاد تصنيفها:

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
43,242	43,899	القيمة المدرجة
46,361	37,215	القيمة العادلة

بلغت خسارة القيمة العادلة الإضافية التي من الممكن إثباتها في قائمة الأرباح أو الخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 لو لم يتم إعادة تصنيف الإستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة 6,684 ألف دولار أمريكي (2014: مكسب القيمة العادلة 3,119 ألف دولار أمريكي).

يكتسب البنك معدل فائدة فعلي قدره 8.89% (2014: 8.89%) ويتوقع بأن يسترد مبلغ وقدره 43,899 ألف دولار أمريكي (2014: 43,242 ألف دولار أمريكي) من تلك الموجودات المالية المعاد تصنيفها.

### 9 عقارات ومعدات وبرمجيات

أراضي	مباني	أثاث ومعدات ومركبات	برمجيات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
<b>التكلفة:</b>					
4,233	7,652	3,055	793	-	15,733
-	-	114	4	610	728
-	-	(46)	-	-	(46)
<b>4,233</b>	<b>7,652</b>	<b>3,123</b>	<b>797</b>	<b>610</b>	<b>16,415</b>
<b>الاستهلاك:</b>					
-	977	1,713	723	-	3,413
-	519	570	66	-	1,155
-	-	(46)	-	-	(46)
-	<b>1,496</b>	<b>2,237</b>	<b>789</b>	-	<b>4,522</b>
<b>صافي القيمة الدفترية:</b>					
<b>4,233</b>	<b>6,156</b>	<b>886</b>	<b>8</b>	<b>610</b>	<b>11,893</b>
4,233	6,675	1,342	70	-	12,320

يتعلق الأرض بالمبنى الذي تم فيه إنشاء ممتلكات البنك.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 10 ودائع من ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى

#### 10.1 ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وداائع أسواق النقد التي تستحق عليها فائدة ومحفوظ بها لدى البنك كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

#### 10.2 ودائع مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تشتمل المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى على أرصدة الحسابات الجارية التالية والضمانات النقدية المحفوظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
73,072	104,116	أرصدة الحسابات الجارية
146,564	98,243	الضمانات النقدية المحفوظ بها
219,636	202,359	

### 11 مبالغ مستحقة لعملاء

تمثل المبالغ المستحقة للعملاء أرصدة الحسابات الجارية والضمانات النقدية لعملاء الشركات المحفوظ بها لدى البنك فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان كما في تاريخ قائمة المركز المالي.

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
18,492	23,406	أرصدة الحسابات الجارية
6,659	8,166	الضمانات النقدية المحفوظ بها
25,151	31,572	

### 12 مطلوبات أخرى

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
4,358	4,152	مصرفات مستحقة
57	563	القيمة العادلة السالبة للمشتقات - صافي (إيضاح 22)
4,908	517	دخل رسوم غير مكتسب
-	22	أموال محفوظ بها
2,427	2,349	أخرى
11,750	7,603	

تتضمن المطلوبات الأخرى على مبلغ وقدره 484 ألف دولار أمريكي (2014: 214 ألف دولار أمريكي) يتعلق بالتزام التسوية النقدية لمعاملات الدفع على أساس الأسهم.

أنشأ البنك نظام الأسهم الوهمية للموظفين امتثالاً لقواعد المكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي. بموجب النظام، سيحق لبعض الموظفين المؤهلين للبنك الحصول على التعويضات القائمة على الأسهم. بموجب نظام الأسهم الوهمية للموظفين، سيتم إصدار سهم وهمي لكل موظف مؤهل والذي يخول حامله في الحصول على سهم وهمي واحد في تاريخ التسليم. سيتم اكتساب مكافأة السهم على مدى 3 سنوات مع اكتساب ثلث المكافأة في نهاية 3 سنوات اللاحقة. قد يحتفظ الموظف المؤهل بالأسهم لمدة 6 أشهر بعد تاريخ المكافأة قبل التحصيل المكافآت المكتسبة. سيتم في نهاية الأمر تسوية الوحدات الوهمية نقداً بناءً على صافي القيمة الدفترية المدفوعة للبنك في تاريخ الاكتساب.

يتم مبدئياً قياس تكلفة الوحدات الوهمية بصافي القيمة الدفترية للسهم الواحد للبنك في تاريخ المنح ويتم احتسابها في قائمة الدخل مع إثبات التزام مماثل. يتم إعادة قياس الالتزام بصافي القيمة الدفترية للسهم الواحد للبنك بتاريخ إعداد كل تقرير حتى تاريخ التسوية مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة في قائمة الأرباح أو الخسائر.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 13 رأس المال

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
		<b>المصرح به:</b>
500,000	500,000	10,000,000 (2014: 10,000,000) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها 50 دولار أمريكي للسهم
		<b>الصادر والمدفوع بالكامل:</b>
250,000	250,000	5,000,000 (2014: 5,000,000) سهم عادي بقيمة إسمية 50 دولار أمريكي للسهم

2014		2015		المساهمون
ألف دولار أمريكي	نسبة الملكية المحتفظ بها %	ألف دولار أمريكي	نسبة الملكية المحتفظ بها %	
248,750	99.50	248,750	99.50	المصرف الليبي الخارجي
689	0.28	689	0.28	البنك الأهلي اليمني
561	0.22	561	0.22	البنك اليمني للإنشاء والتعمير
250,000	100.00	250,000	100.00	

### مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال

في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية المنعقد بتاريخ في 28 أبريل 2014، وافق المساهمون على زيادة رأسمال البنك من 250 مليون دولار أمريكي إلى 300 مليون دولار. خلال السنة، تم استرداد مبالغ مستلمة مقدماً مقابل الزيادة في رأس المال بإجمالي 140 ألف دولار أمريكي نتيجة لعدم استلام مبالغ الاكتتابات كاملة من قبل جميع المساهمين.

### إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم عمل الإحتياطي القانوني عن طريق تحويل 10% من ربحه السنوي. يجوز للبنك أن يقرر إيقاف مثل هذا التحويل السنوي عندما يبلغ مجموع الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

### 14 أرباح أسهم مدفوعة وموصى بتوزيعها

لم يوصى البنك بتوزيع أرباح أسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (2014: 25 مليون دولار أمريكي بواقع 5 دولار أمريكي للسهم).

خلال السنة، تم دفع أرباح أسهم بإجمالي 25 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014 (بواقع 5 دولار أمريكي للسهم)، بعد الحصول على الموافقات التنظيمية وموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ 12 أبريل 2015.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 15 دخل الفوائد

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
34,587	36,345	قروض وسلف
3,302	3,131	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى وأرصدة لدى المصرف المركزي
375	704	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
7,297	7,378	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
45,561	47,558	

### 16 مصروفات الفوائد

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,475	3,011	ودائع من ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
1	10	مبالغ مستحقة لعملاء
1,476	3,021	

### 17 دخل الرسوم والعمولات

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
15,211	11,854	دخل عمولة من إتمادات مستندية
304	464	دخل عمولة من خطابات الضمان
921	1,376	أخرى
16,436	13,694	

### 18 دخل المتاجرة

2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
17	5	تغيرات في القيمة العادلة لإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
488	(425)	مكاسب/(خسائر) المتاجرة - صافي
505	(420)	

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 19 مصروفات تشغيلية أخرى

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
2,213	1,837	مصروفات إدارية وتسويقية
846	961	مكافآت ومصروفات مجلس الإدارة (إيضاح 23)
178	562	خدمات مهنية
855	113	رسوم ومصروفات أخرى
4,092	3,473	

### 20 ارتباطات والتزامات محتملة

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
		<b>التزامات محتملة متعلقة بالائتمان</b>
260,062	150,677	إعتمادات مستندية
8,394	14,079	خطابات ضمان
18,409	34,617	ارتباطات قروض غير مسحوبة
286,865	199,373	
		<b>أخرى</b>
340	147,524	عقود صرف أجنبي آجلة (إيضاح 22)
287,205	346,897	

### مطالبة قانونية محتملة

البنك هو المدعى عليه في دعوى قانونية ناتجة ضمن أعماله الاعتيادية. يسعى الطرف الآخر للحصول على مطالبة بما يقارب 8 مليون دولار أمريكي (2014: 8 مليون دولار أمريكي) بما في ذلك خسارة فرص في الفترات المستقبلية. وتستند المطالبة الطرف الآخر على وثيقة لديه، والتي تعتقد الإدارة بأن البنك غير ملزم بها. تعتقد الإدارة بناءً على رأي الاستشاريين القانونيين، بأن المطالبة غير مبرره من الناحية القانونية وإن النتائج سوف لن يكون لها أي تأثير جوهري على المركز المالي للبنك.

### 21 إدارة المخاطر

#### 21.1 المقدمة

إن المخاطر الكامنة في أنشطة البنك إلا أنه يتم إدارته من خلال عملية التحديد والقياس والمراقبة المستمرة، مع مراعاة حدود المخاطر والضوابط الأخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه ذات أهمية كبيرة لاستمرار ربحية البنك ولكون كل فرد ضمن البنك مسئول عن تعرضات المخاطر المتعلقة بمسئوليته أو مسؤولياتها. ومن أهم مخاطر التي يتعرض لها البنك هي مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.1 المقدمة (تتمة)

#### أ) هيكل إدارة المخاطر

##### مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول بالكامل عن منهجية إدارة المخاطر والموافقة على إستراتيجيات ومبادئ المخاطر.

##### لجنة مخاطر التدقيق والالتزام

لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة هي المسئولة عن تقييم جودة وسلامة إعداد التقارير المالية، فعالية أنظمة مراقبة الالتزام المالي والإفصاح بموجب المتطلبات القانونية والتنظيمية، والإشراف على وظيفة الالتزام وسلامة إجراءات الرقابة الداخلية. كما تحصل لجنة مخاطر التدقيق والالتزام التابعة لمجلس الإدارة على آخر المستجدات بصورة منتظمة من الإدارة ومسئول الالتزام لدى البنك بخصوص مسائل الالتزام، التي قد تؤثر على القوائم المالية للبنك ومراجعة نتائج أية فحوصات تجريها الجهات التنظيمية المختصة.

##### لجنة إدارة المخاطر

لجنة إدارة المخاطر هي المسئولة بالكامل عن وضع المخاطر الإستراتيجية وتنفيذ المبادئ وإطار العمل والسياسات والحدود. وهي المسئولة عن المسائل الأساسية للمخاطر وإدارة ومراقبة القرارات المتعلقة بالمخاطر.

##### لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات

إن هدف لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات هو توجيه وإدارة تخصيص الموجودات والمطلوبات بحكمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك. وتراقب لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مخاطر سيولة البنك للتأكد بأن أنشطة البنك تتماشى مع توجيهات المخاطر/المكافآت المعتمدة من قبل المجلس.

##### التدقيق الداخلي

يتم تدقيق جميع عمليات إدارة مخاطر البنك على الأقل سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي وذلك طبقاً لمعايير التدقيق القائمة على المخاطر المعتمدة من قبل لجنة مخاطر التدقيق والالتزام. يفهم المدققين بفحص كلا من كفاية الإجراءات والالتزام بالبنك بهذه الإجراءات. وتناقش لجنة التدقيق الداخلي نتائج جميع التقييمات مع الإدارة العليا، وتقدم تقارير بشأن استنتاجاتها وتوصياتها إلى لجنة مخاطر التدقيق والالتزام.

##### ب) قياس المخاطر وأنظمة التقارير

تتم المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة رئيسية بناءً على الحدود الموضوعية من قبل مجلس الإدارة. تعكس هذه الحدود إستراتيجية الأعمال وبيئة سوق البنك، وكذلك مستوى المخاطر التي يكون البنك على استعداد لقبولها مع مزيد من التركيز على قطاعات مختارة. كما يراقب ويقيس البنك كافة المخاطر، حيث يضع في اعتباره القدرات بالنسبة إلى إجمالي التعرض الكلي لجميع أنواع المخاطر والأنشطة.

##### ج) تركيز مخاطر الائتمان

تظهر التركيزات عندما تدخل الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة في نفس الإقليم الجغرافي أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما تؤثر بشكل متشابه على مقدراتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تشير التركيزات إلى حساسية التأثير النسبي في أداء البنك تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي أو موقع جغرافي معين.

من أجل إدارة مخاطر تركيز الائتمان، تتضمن سياسات وإجراءات البنك توجيهات معينة للتركيز على الاحتفاظ بمحافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة العميل أو الطرف الآخر من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل البنك لخسارة مالية. تنشأ هذه المخاطر من الإقراض وأنشطة الخزينة والأنشطة الأخرى المتعهد بها من البنك. تتم مراقبة مخاطر الائتمان بنشاط بموجب سياسات الائتمان التي تحدد بوضوح صلاحيات الإقراض والسياسات والإجراءات الواجب إتباعها. يدير البنك مخاطر أئتمانه عن طريق مراقبة تركيز التعرضات حسب الموقع الجغرافي والالتزام بالحدود التي تم اعتمادها. يحد البنك من مخاطره على البنود غير المدرجة في الميزانية باحتفاظ بضمانات كافية.

#### أ) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات وتعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان على بنود قائمة المركز المالي. يوضح الحد الأقصى إجمالي المخاطر، قبل تأثير تقليل المخاطر من خلال استخدام إتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية. يمثل صافي التعرض إجمالي التعرض بعد حسم الضمان النقدي مقابل الاعتمادات المستندية.

صافي الحد الأقصى للتعرض 2014 ألف دولار أمريكي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2014 ألف دولار أمريكي	صافي الحد الأقصى للتعرض 2015 ألف دولار أمريكي	إجمالي الحد الأقصى للتعرض 2015 ألف دولار أمريكي	
22,489	22,489	488,518	488,518	أرصدة لدى بنوك
523,645	523,645	408,117	408,117	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	3,000	21,455	21,455	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	147,994	144,289	144,289	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
439,643	485,255	301,206	360,176	قروض وسلف
8,922	8,922	6,581	6,581	فوائد مستحقة القبض
921	921	1,567	1,567	موجودات أخرى
1,146,614	1,192,226	1,371,733	1,430,703	مجموع التعرض لمخاطر الائتمان الممولة
179,254	286,865	114,048	199,373	تعرضات غير ممولة للالتزامات المحتملة المتعلقة بالائتمان
1,325,868	1,479,091	1,485,781	1,630,076	مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

إن مقدار ونوع وتقييم الضمان يعتمد على التوجيهات المحددة في إطار عمل إدارة المخاطر. تتضمن الأنواع الرئيسية للضمانات المقبولة على الضمانات النقدية والعقارات السكنية والتجارية والأوراق المالية.

#### ب) نوع الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يقدم الجدول التالي تحليل للموجودات المالية المعرضة لمخاطر الائتمان ودرجات التصنيفات الخارجية في 31 ديسمبر 2015 و2014. تصنف نوعية الائتمان بناءً على وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية - ستاندرد أند بور وفينش وموديز وتم تصنيفها إلى الفئات المذكورة التالية:

- (1) درجة المعيار العالي - تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية من أيه وأعلى .
- (2) درجة المعيار الأساسي - تصنيفات وكالة التصنيف الائتمانية الخارجية أقل من أيه.
- (3) تحت المراقبة - حيث إن التسهيل لم يفت موعده إستحقاقه ولكن يتم مراقبة إمكانية استرداده.
- (4) فات موعده إستحقاقها ومضمحلة - حيث تكون المبالغ الأصلية للقروض وفوائدها مستحقة لأكثر 90 يوماً.

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

(ب) نوع الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

المجموع ألف دولار أمريكي	مخصص لخسائر القروض ألف دولار أمريكي	فات موعدها إستحقاقها ومضمحلة بشكل فردي ألف دولار أمريكي	لم يحسن موعدها إستحقاقها وغير مضمحلة		درجة المعيار العالي ألف دولار أمريكي
			درجة المعيار الأساسي ألف دولار أمريكي	درجة المعيار ألف دولار أمريكي	
<b>في 31 ديسمبر 2015</b>					
488,518	-	-	420,173	68,345	أرصدة لدى بنوك
408,117	-	-	387,117	21,000	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
21,455	-	-	21,455	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
144,289	-	-	125,710	18,579	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
360,176	(32,208)	74,463	317,921	-	قروض وسلف
6,581	-	-	6,370	211	فوائد مستحقة القبض
1,567	-	-	1,567	-	موجودات أخرى
<b>1,430,703</b>	<b>(32,208)</b>	<b>74,463</b>	<b>1,280,313</b>	<b>108,135</b>	<b>التعرضات الممولة</b>
199,373	-	-	198,767	606	التزامات محتملة متعلقة بالائتمان
199,373	-	-	198,767	606	إجمالي التعرضات غير الممولة
<b>1,630,076</b>	<b>(32,208)</b>	<b>74,463</b>	<b>1,479,080</b>	<b>108,741</b>	<b>صافي التعرضات الممولة وغير الممولة</b>
<b>في 31 ديسمبر 2014</b>					
22,489	-	-	20,606	1,883	أرصدة لدى بنوك
523,645	-	-	506,714	16,931	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	-	-	3,000	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	-	-	119,785	28,209	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	(18,882)	7,472	496,665	-	قروض وسلف
8,922	-	-	8,629	293	فوائد مستحقة القبض
921	-	-	921	-	موجودات أخرى
<b>1,192,226</b>	<b>(18,882)</b>	<b>7,472</b>	<b>1,156,320</b>	<b>47,316</b>	<b>التعرضات الممولة</b>
286,865	-	-	286,865	-	التزامات محتملة متعلقة بالائتمان
286,865	-	-	286,865	-	إجمالي التعرضات غير الممولة
<b>1,479,091</b>	<b>(18,882)</b>	<b>7,472</b>	<b>1,443,185</b>	<b>47,316</b>	<b>صافي التعرضات الممولة وغير الممولة</b>

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

ج) تركز الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان فيما يلي أدناه التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرض الائتماني (بعد حسم مخصص الاضمحلال):

في 31 ديسمبر 2015						
المجموع	باقي		دول الشرق	دول مجلس	البحرين	
ألف دولار أمريكي	دول العالم	أوروبا	الأوسط الأخرى	التعاون الأخرى	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	وأفريقيا	ألف دولار أمريكي		
488,518	317	205,257	42	38,781	244,121	أرصدة لدى بنوك
408,117	-	160,786	10,000	51,000	186,331	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
21,455	-	3,000	-	5,113	13,342	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
144,289	4,784	48,889	10,061	37,153	43,402	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
360,176	9,749	58,624	288,525	3,278	-	قروض وسلف
6,581	191	1,208	3,489	469	1,224	فوائد مستحقة القبض
1,567	-	14	525	-	1,028	موجودات أخرى
1,430,703	15,041	477,778	312,642	135,794	489,448	إجمالي التعرضات الممولة
199,373	20,531	5,575	138,953	34,314	-	إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان
199,373	20,531	5,575	138,953	34,314	-	إجمالي التعرضات غير الممولة
1,630,076	35,572	483,353	451,595	170,108	489,448	إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة

في 31 ديسمبر 2014

22,489	102	15,051	54	1,346	5,936	أرصدة لدى بنوك
523,645	-	126,922	70,000	137,566	189,157	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	-	3,000	-	-	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	4,777	48,647	11,891	52,763	29,916	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	14,128	88,239	377,663	5,225	-	قروض وسلف
8,922	159	1,146	6,512	620	485	فوائد مستحقة القبض
921	-	-	39	-	882	موجودات أخرى
1,192,226	19,166	283,005	466,159	197,520	226,376	إجمالي التعرضات الممولة
286,865	9,759	11,839	264,757	510	-	إلتزامات محتملة متعلقة بالائتمان
286,865	9,759	11,839	264,757	510	-	إجمالي التعرضات غير الممولة
1,479,091	28,925	294,844	730,916	198,030	226,376	إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

21 إدارة المخاطر (تتمة)

21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

فيما يلي أدناه التصنيف القطاعي لإجمالي التعرض الائتماني:

				في 31 ديسمبر 2015
المجموع	أعمال تجارية وأعمال أخرى	بنوك ومؤسسات مالية	حكومية	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
488,518	-	248,876	239,642	أرصدة لدى بنوك
408,117	-	408,117	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
21,455	-	8,113	13,342	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
144,289	38,605	39,144	66,540	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
360,176	105,339	131,638	123,199	قروض وسلف
6,581	1,143	2,708	2,730	فوائد مستحقة القبض
1,567	982	585	-	موجودات أخرى
1,430,703	146,069	839,181	445,453	<b>إجمالي التعرضات الممولة</b>
199,373	72,431	108,361	18,581	التزامات محتملة متعلقة بالائتمان
199,373	72,431	108,361	18,581	<b>إجمالي التعرضات غير الممولة</b>
1,630,076	218,500	947,542	464,034	<b>إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة</b>
				في 31 ديسمبر 2014
22,489	-	22,489	-	أرصدة لدى بنوك
523,645	-	523,645	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,000	-	3,000	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	40,620	49,703	57,671	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	88,755	342,674	53,826	قروض وسلف
8,922	1,129	5,644	2,149	فوائد مستحقة القبض
921	882	39	-	موجودات أخرى
1,192,226	131,386	947,194	113,646	<b>إجمالي التعرضات الممولة</b>
286,865	23,698	258,295	4,872	التزامات محتملة متعلقة بالائتمان
286,865	23,698	258,295	4,872	<b>إجمالي التعرضات غير الممولة</b>
1,479,091	155,084	1,205,489	118,518	<b>إجمالي التعرضات الممولة وغير الممولة</b>

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

#### 21.3 مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم. تنتج هذه المخاطر من عدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية. وبالنظر إلى إستراتيجية البنك للمخاطر المنخفضة، فإن إجمالي مستويات مخاطر السوق تعتبر منخفضة جداً.

#### 21.3.1 مخاطر سعر الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمال التغيرات في أسعار الفائدة التي تؤثر على قيمة الأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات التي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. يدير البنك هذه المخاطر عن طريق مطابقة عملية إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال عدة أساليب. أن حساسية مركز سعر فائدة البنك كما في 31 ديسمبر، هي كالتالي:

#### تحليل الحساسية - مخاطر سعر الفائدة

التأثير على قائمة الأرباح أو الخسائر		
2014	2015	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		الزيادة/النقص بمقدار 25 نقطة أساسية
±524	±161	دولار أمريكي
±1	±764	يورو

#### 21.3.2 مخاطر العملة

تنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار صرف العملات على مدى فترة من الزمن. إن مخاطر عملة البنك محدودة بالموجودات والمطلوبات المعروضة بالجنيه الإسترليني واليورو. يوضح الجدول التالي الحساسية للتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار العملات الأجنبية، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، لقائمة الدخل الشامل للبنك:

التأثير على صافي الدخل للسنة			
2014	2015	التغيير في النسبة	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
± 13	± 7,351	± 5%	اليورو
-	±4	±5%	الجنيه الإسترليني

بما أن تعرضات العملات الأخرى غير جوهرية وعملات دول مجلس التعاون الخليجي التي يتعرض لها البنك مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن أرصدها لا تمثل مخاطر عملة جوهرية.

#### 21.3.3 مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر بأن القيمة العادلة لأسهم حقوق الملكية تنخفض نتيجة لتغيرات في قيمة أسهم الشركات الفردية. إن التأثير على الربح والحقوق، نتيجة لتغيرات في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، نتيجة لتغيرات المحتملة الممكنة في أسعار الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات ثابتة هي كالتالي:

التأثير على صافي الدخل والحقوق للسنة			
2014	2015	التغيير في أسعار الأسهم	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
±4	±2	±10%	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.4 مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة البنك على الوفاء بمتطلبات التمويل. مخاطر السيولة قد تكون بسبب إختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نضوب بعض مصادر التمويل. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الإعتبار ومراقبة السيولة على أساس يومي. ويتضمن هذا إجراء تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة ومدى توافر ضمانات عالية الجودة التي يمكن إستخدامها لتأمين تمويل إضافي إذا لزم الأمر.

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق موجودات ومطلوبات البنك كما في 31 ديسمبر 2015 حسب أفضل تقديرات الإدارة لاستحقاقات الموجودات والمطلوبات التي تم تحديدها على أساس الفترة التعاقدية المتبقية في تاريخ قائمة المركز المالي.

في 31 ديسمبر 2015	لغاية سنة واحدة					
	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
<b>الموجودات</b>						
تقد وأرصدة لدى بنوك	248,884	239,642	488,526	-	-	488,526
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	331,424	51,693	408,117	-	-	408,117
إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	21,477	-	21,477	-	-	21,477
إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة	-	-	2,995	141,294	-	144,289
قروض وسلف	70,724	49,576	165,319	194,857	-	360,176
عقارات ومعدات وبرمجيات	-	-	-	-	11,893	11,893
فوائد مستحقة القبض	3,584	1,836	6,581	-	-	6,581
موجودات أخرى	357	508	923	1,025	-	1,948
<b>مجموع الموجودات</b>	<b>676,450</b>	<b>343,255</b>	<b>1,039,938</b>	<b>337,176</b>	<b>11,893</b>	<b>1,443,007</b>
<b>المطلوبات</b>						
ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	241,821	176,046	670,401	200,000	-	870,401
مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	169,611	32,748	202,359	-	-	202,359
مبالغ مستحقة لعملاء	26,074	3,148	31,572	-	-	31,572
فوائد مستحقة الدفع	570	37	1,302	-	-	1,302
مطلوبات أخرى	1,374	4,364	6,227	593	783	7,603
<b>مجموع المطلوبات</b>	<b>439,450</b>	<b>216,343</b>	<b>911,861</b>	<b>200,593</b>	<b>783</b>	<b>1,113,237</b>
<b>صافي فجوة السيولة</b>	<b>237,000</b>	<b>126,912</b>	<b>182,077</b>	<b>136,583</b>	<b>11,110</b>	<b>329,770</b>
<b>فجوة السيولة المتركمة</b>	<b>237,000</b>	<b>363,912</b>	<b>-</b>	<b>318,660</b>	<b>-</b>	<b>-</b>

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.4 مخاطر السيولة (تتمة)

المجموع ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	لغاية سنة واحدة			لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	في 31 ديسمبر 2014
			المجموع ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي		
الموجودات							
22,507	-	-	22,507	-	-	22,507	نقد وأرصدة لدى بنوك
523,645	-	-	523,645	-	186,378	337,267	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
3,037	-	-	3,037	-	-	3,037	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
147,994	-	139,114	8,880	5,067	3,813	-	إستثمارات محتفظ بها لغرض غير المتاجرة
485,255	-	68,347	416,908	208,000	88,223	120,685	قروض وسلف
12,320	12,320	-	-	-	-	-	عقارات ومعدات وبرمجيات
8,922	-	-	8,922	3,262	2,355	3,305	فوائد مستحقة القبض
1,277	-	872	405	69	288	48	موجودات أخرى
1,204,957	12,320	208,333	984,304	216,398	281,057	486,849	مجموع الموجودات
المطلوبات							
616,319	-	-	616,319	4,000	110,175	502,144	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
219,636	-	781	218,855	34,114	104,650	80,091	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
25,151	-	2,365	22,786	95	4,023	18,668	مبالغ مستحقة لعملاء
189	-	-	189	7	87	95	فوائد مستحقة الدفع
11,750	673	128	10,949	4,264	6,550	135	مطلوبات أخرى
873,045	673	3,274	869,098	42,480	225,485	601,133	مجموع المطلوبات
331,912	11,647	205,059	115,206	173,918	55,572	(114,284)	صافي فجوة السيولة
-	331,912	320,265	-	115,206	(58,712)	(114,284)	فجوة السيولة المتراكمة

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.4 مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان إستحقاق المطلوبات المالية والالتزامات المحتملة كما في 31 ديسمبر 2015 على أساس الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصصة:

المجموع ألف دولار أمريكي	إستحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	لغاية سنة واحدة			لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	في 31 ديسمبر 2015
			المجموع ألف دولار أمريكي	من 3 أشهر إلى 12 شهر ألف دولار أمريكي	من شهر واحد إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي		
<b>المطلوبات</b>							
872,533	-	200,940	671,593	253,424	176,253	241,916	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
202,375	-	-	202,375	-	32,754	169,621	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
31,576	-	-	31,576	2,351	3,149	26,076	مبالغ مستحقة لعملاء
1,302	-	-	1,302	695	37	570	فوائد مستحقة الدفع
7,603	783	593	6,227	489	4,364	1,374	مطلوبات أخرى
1,115,389	783	201,533	913,073	256,959	216,557	439,557	<b>مجموع المطلوبات غير المخصصة</b>
<b>المشتقات المالية:</b>							
147,524	-	-	147,524	101,950	42,678	2,896	عقود صرف أجنبي آجلة (إيضاح 22)
<b>ارتباطات والتزامات محتملة</b>							
150,677	-	-	150,677	42,697	86,954	21,026	اعتمادات مستندية
14,079	-	-	14,079	13,866	206	7	خطابات ضمان
34,617	-	-	34,617	34,617	-	-	ارتباطات فروض غير مسحوبة
199,373	-	-	199,373	91,180	87,160	21,033	

في 31 ديسمبر 2014

<b>المطلوبات</b>							
616,519	-	-	616,519	4,006	110,252	502,261	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
219,672	-	782	218,890	34,126	104,668	80,096	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
25,154	-	2,367	22,787	95	4,023	18,669	مبالغ مستحقة لعملاء
182	-	-	182	-	87	95	فوائد مستحقة الدفع
11,750	673	128	10,949	4,264	6,550	135	مطلوبات أخرى
873,276	673	3,277	869,327	42,491	225,580	601,256	<b>مجموع المطلوبات غير المخصصة</b>
<b>المشتقات المالية:</b>							
340	-	-	340	-	-	340	عقود صرف أجنبي آجلة (إيضاح 22)
<b>ارتباطات والتزامات محتملة</b>							
260,062	-	9,374	250,688	143,212	73,141	34,335	اعتمادات مستندية
8,394	-	6,216	2,178	1,122	1,053	3	خطابات ضمان
18,409	-	-	18,409	-	-	18,409	ارتباطات فروض غير مسحوبة
286,865	-	15,590	271,275	144,334	74,194	52,747	

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.5 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هو السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب؛ أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي.

#### التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم.

المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى 2: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مداخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى 3: التقنيات التي تستخدم مداخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

#### التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - الأدوات المالية المقاسة بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك المقاسة بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2015			
المجموع ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
21,477	-	21,477	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
29,175	-	29,175	إستثمارات متاحة للبيع
(563)	(563)	-	أدوات مالية مشتقة
50,089	(563)	50,652	

في 31 ديسمبر 2014			
المجموع ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
3,037	-	3,037	إستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
17,722	-	17,722	إستثمارات متاحة للبيع
(57)	(57)	-	أدوات مالية مشتقة
20,702	(57)	20,759	

لا يوجد لدى البنك أية إستثمارات مقاسة بالقيمة العادلة مؤهلة ضمن المستوى 3 للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2015 و 31 ديسمبر 2014.

#### تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، لم تكن هناك أية تحويلات بين المستوى 1 إلى المستوى 2 لقياسات القيمة العادلة. ولم تكن هناك أية تحويلات من وإلى المستوى 3 لقياسات القيمة العادلة (2014: لا شيء).

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 21 إدارة المخاطر (تتمة)

#### 21.5 القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة - الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة

يوضح الجدول التالي التسلسل الهرمي لقياس القيمة العادلة للأدوات المالية للبنك غير المقاسة بالقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2015					
القيمة المدركة ألف دولار أمريكي	مجموع القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
115,114	112,853	3,000	-	109,853	إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
43,899	37,215	-	-	37,215	قروض وسلف
159,013	150,068	3,000	-	147,068	
في 31 ديسمبر 2014					
القيمة المدركة ألف دولار أمريكي	مجموع القيمة العادلة ألف دولار أمريكي	المستوى 3 ألف دولار أمريكي	المستوى 2 ألف دولار أمريكي	المستوى 1 ألف دولار أمريكي	
130,272	129,803	7,815	-	121,988	إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
43,242	46,361	-	-	46,361	قروض وسلف
173,514	176,164	7,815	-	168,349	

• يتم تحديد القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بناءً على أسعار المسعرة في الأسواق النشطة.

إن الأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف (باستثناء القروض المفصح عنها في الجدول أعلاه)، والفوائد المستحقة القبض والموجودات الأخرى والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والمبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى ومبالغ مستحقة لملاء وفوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى هي عادة ذات طبيعة قصيرة الأجل. قيمت الإدارة بأن القيم العادلة لتلك تقارب قيمها المدركة كما في 31 ديسمبر 2015 و31 ديسمبر 2014.

### 22 أدوات مالية مشتقة

يدخل البنك ضمن أعماله الاعتيادية في معاملات متنوعة يستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تغيرات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية أو السعر المؤشر أو المؤشر الأساسي.

تتضمن هذه عقود صرف أجنبي آجلة التي ينشأ عنها حقوق والتزامات ولديها تأثير على التحويل بين أطراف في أداة أو أكثر من أدوات المخاطر المالية التي ينطوي عليها وجود الأداة المالية الرئيسية. في البداية، تعطي الأدوات المالية المشتقة طرف واحد الحق التعاقدى لاستبدال الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية، أو التزام تعاقدى لاستبدال الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مع طرف آخر بموجب شروط من المحتمل أن تكون سلبية. ومع ذلك، فهي عامة لا تؤدي إلى تحويل الأداة المالية الرئيسية المعنية عند بداية العقد، وليس من الضروري أن يتم التحويل عند إستحقاق العقد. بعض الأدوات تشمل كلا من الحقوق والتزامات لعمل الإستبدال. لأن تحديد شروط الإستبدال يتم عند بدء الأدوات المالية المشتقة، كلما تغيرت الأسعار السائدة في الأسواق المالية قد تصبح تلك الشروط إيجابية أو سلبية.

يوضح الجدول أدناه صافي القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة، بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. يتم تسوية هذه العقود على أساس الصافي. بناءً على تغيرات العملة، يمكن أن تؤدي هذه العقود إما إلى صافي موجود أو صافي مطلوب. يبين الجدول التالي العقود الهامة القائمة كما في 31 ديسمبر

2014		2015		
القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	المكسب/ الخسارة) ألف دولار أمريكي	القيمة الإعتبارية ألف دولار أمريكي	المكسب/ الخسارة) ألف دولار أمريكي	
340	(57)	147,524	(563)	عقود صرف أجنبي آجلة

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل أطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة والمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للبنك وشركات تخضع للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف، يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط هذه المعاملات من قبل إدارة البنك.

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المتضمنة في قائمة الأرباح أو الخسائر وقائمة المركز المالي:

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
		<b>قائمة الأرباح أو الخسائر</b>
756	439	دخل الفوائد
841	2,416	مصروفات الفوائد
1,077	392	دخل الرسوم والعمولات
		<b>قائمة المركز المالي</b>
		<b>الموجودات</b>
1,595	8,780	نقد وأرصدة لدى بنوك
88,541	10,000	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
7,511	3,559	قروض وسلف
199	11	فوائد مستحقة القبض
220	725	موجودات أخرى
		<b>المطلوبات</b>
400,376	695,175	ودائع من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
16,249	14,754	مبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
154	1,258	فوائد مستحقة الدفع
2,221	1,339	مطلوبات أخرى
23,376	21,005	موجودات مدارة (إيضاح 24)
17,549	8,013	<b>الإلتزامات المحتملة - خطابات الاعتماد (مضمونة بالكامل من قبل الودائع)</b>

### تعويضات مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين:

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
4,116	3,963	مكافآت قصيرة الأجل
189	314	مكافأة نهاية الخدمة
214	270	تسوية نقدية لمدفوعات على أساس الأسهم
4,519	4,547	<b>مجموع التعويضات</b>

## إيضاحات حول القوائم المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

### 23 معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

تتضمن المكافآت القصيرة الأجل على مصروفات مجلس الإدارة المشتملة على علاوات وأتعاب حضور الاجتماعات البالغة 786 ألف دولار أمريكي (2014: 662 ألف دولار أمريكي) وتعويزات السفر والإقامة ومصروفات أخرى مدفوعة لمجلس الإدارة والبالغة 175 ألف دولار أمريكي (2014: 184 ألف دولار أمريكي). يخضع الإستحقاق لموافقة مساهمي البنك في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المقبل.

كما تتضمن المكافآت القصيرة الأجل على تعويضات مدفوعة لموظفي الإدارة الرئيسيين كالرواتب والعلاوات والمكافآت.

### 24 موجودات مدارة

يقوم البنك بتقديم خدمات التمويل التجاري لبعض العملاء نيابة عن شركته الأم، والذي يتضمن على قيام البنك بالعمل بصفته الأمين على الموجودات نيابة عن الشركة الأم بصفة الأمانة. لا يتم تضمين الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة في هذه القوائم المالية. في 31 ديسمبر 2015، لدى البنك موجودات محتفظ بها بصفة الأمانة قدرها 21,005 ألف دولار أمريكي (2014: 23,376 ألف دولار أمريكي).

### 25 كفاية رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأس المال البنك هو التأكد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات أتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال للمساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتم احتساب نسبة مخاطر الموجودات للبنك وفقاً للإرشادات كفاية رأس المال، بموجب إتفاقية بازل 3 المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي كما يلي:

2014 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي	
		قاعدة رأس المال:
331,912	329,611	رأس المال فئة 1
9,134	3,765	رأس المال فئة 2
341,046	333,376	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
808,372	753,148	الموجودات المرجحة للمخاطر (ب)
%42.19	%44.26	نسبة كفاية رأس المال (أب * 100)
%12.00	%12.00	الحد الأدنى المطلوب

## دليل الاتصال

### المكتب الرئيسي

بنك الیوباف العربی الدولي ش. م. ب (مقفلة)  
برج الیوباف، ضاحية السيف  
ص. ب: 11529، مملكة البحرين  
تليفون: +973 17517722  
فاكس: +973 17540094

اسم الموظف	الوظيفة	الخط المباشر
<b>الإدارة التنفيذية</b>		
حسن خليفة أبو الحسن	الرئيس التنفيذي	+973 17-517750
<b>تمويل التجارة</b>		
حسن عبدالرحمن الصفار	رئيس تمويل التجارة	+973 17-517752
<b>الموارد البشرية والشؤون الإدارية</b>		
سعيد البناء	رئيس الموارد البشرية والشؤون الإدارية	+973 17-517728
<b>تقنية المعلومات</b>		
طلال علي المشوش	رئيس تقنية المعلومات	+973 17-517753
<b>التدقيق الداخلي</b>		
عباس عبدالله النشماع	رئيس التدقيق الداخلي	+973 17-517758
<b>تطوير الأعمال</b>		
عبدالرحمن خلفان	رئيس تطوير الأعمال	+973 17-517721
<b>الخزينة والاستثمارات</b>		
علي عبدالله دشتي	رئيس الخزينة والاستثمارات	+973 17-517861
<b>العمليات</b>		
فاطمة محمد بوعلی	رئيس العمليات	+973 17-517720
<b>الرقابة المالية</b>		
ك. آر. أوشا	رئيس الرقابة المالية	+973 17-517734
<b>المخاطر والامتثال</b>		
محمد شريف	رئيس المخاطر والامتثال	+973 17-517726